Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

مدى توافق توقعات النماذج الكمية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمصارف الليبية -باستخدام نموذج (CAMELS)ونموذج (PATROL)"

غادة عمر الطاهر جديدو
كلية الطب البشري -غريان
Gadahomar94@gmail.com
أماني علي سالم أيوب
مصلحة الأحوال المدنية
monea3096@gmail.com

"The extent of compatibility of quantitative models used to evaluate the financial performance of Libyan banks – using the CAMELS model and the PATROL model"

Ghada Omar Al-Taher Jadidou
Faculty of Human Medicine – Gharyan
Amani Ali Salem Ayoub
Civil Status Department

تاريخ الاستلام:2025/11/20 –تاريخ المراجعة: 2025/12/3– تاريخ القبول: 2026/01/2– تاريخ للنشر:2026 /2/20

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء عينة من المصارف التجارية الليبية الأكبر حجماً في القطاع المصرفي الليبي وهي (مصرف الجمهورية، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحارى) باستخدام نماذج التقييم الحديثة والمتمثلة في) نموذج CAMELSونموذج (PATROL خلال الفترة الزمنية (2018–2022)، واستخدمت الدراسة التقارير والقوائم المالية الصادرة عن مصارف العينة خلال فترة الدراسة بهدف قياس وحساب قيم مؤشرات النماذج، كما هدفت الدراسة إلى بيان ما إذا كان هناك تباين في أداء المصارف عينة الدراسة نتيجة لتباين واختلاف نماذج التقييم المستخدمة في التقييم، وكذلك بيان ما اذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المصارف يُعزى لاختلاف نماذج التقييم. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

إمكانية الاعتماد على النموذجين بكامل مؤشراتهما في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية وبالتالي ترتيبها ترتيباً تنازليًا من حيث الأفضل أداءً إلى الأقل، حيث ووفقًا لنتائج نموذج (CAMELS) كان ترتيب مصارف العينة من حيث الأداء كما يلي (مصرف الجمهورية، التجاري الوطني، الصحاري) في حين تم ترتيب المصارف عينة الدراسة وفق نتائج مؤشرات نموذج (PATROL)كما يلي (مصرف الجمهورية، التجاري الوطني، الصحاري)

عدم وجود تباين في أداء المصارف عينة الدراسة نتيجة لتباين واختلاف نماذج التقييم المستخدمة، حيث أظهرت النتائج أن هناك درجة عالية من التوافق في التصنيف العام لمصارف العينة خاصةً (مصرفي الجمهورية والتجاري الوطن)

أظهرت نتائج اختبار الفروق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أداء مصارف العينة يُعزى إلى اختلاف نماذج التقييم .

كما أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

تحسين كفاءة إدارة الأصول والالتزام الرقابي وذلك عبر تطوير آليات الاستثمار والتمويل، وتقليل التعثر، وتعزيز الحوكة داخل المصارف.

استخدام نماذج التقييم الدولية CAMELS) و (PATROLكأدوات دورية لتقييم الأداء وضمان التوازن بين الامتثال والكفاءة.

الاستفادة من نتائج التقييم في صنع القرار الاستراتيجي لمعالجة جوانب الضعف وتوجيه السياسات نحو تحسين الأداء العام للمصارف.

Abstract

This study aimed to evaluate the performance of a sample of the largest commercial banks in the Libyan banking sector, namely: Jumhouria Bank, National Commercial Bank, and Sahara Bank, by applying two modern evaluation models: CAMELS and PATROL, over the period 2018–2022. The study relied on financial statements and reports issued by the selected banks in order to calculate the indicators of the two models. It also sought to determine whether differences in performance exist among the banks due to the variation in the evaluation models applied, and whether there are statistically significant differences in performance attributable to these models.

The study reached the following findings:

Both models, with all their indicators, can be reliably used to evaluate the performance of Libyan commercial banks and to rank them from best to weakest. According to the CAMELS model, the ranking was (Jumhouria Bank, National Commercial Bank, Sahara Bank), while the PATROL model produced the same ranking.

There was no variation in the performance of the selected banks due to the differences in the evaluation models, as the results showed a high degree of consistency in the overall classification, particularly between Jumhouria Bank and the National Commercial Bank.

The results of the difference test revealed no statistically significant differences in the performance of the selected banks attributable to the use of different evaluation models.

The study also made several recommendations, the most important of which are: -

Improving the efficiency of asset management and regulatory compliance by developing investment and financing mechanisms, reducing default rates, and enhancing governance within banks.

Utilizing international evaluation models (CAMELS and PATROL) as regular tools for performance assessment to ensure a balance between compliance and efficiency.

Leveraging evaluation results in strategic decision-making to address areas of weakness and guide policies toward improving the overall performance of banks.

1-1 المقدمة

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية في مجال الرقابة من أجل التحقق من وصولها للأهداف المراد تحقيقها، والتي ازدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات المالية. واتسام السوق بالمنافسة التامة، حيث أصبح لزامًا على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع خطط مستقبلية، ويجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية، وهذه الدراسات التي يقوم بها المدير المالي هي التقييم المالي والتي تشمل تحليل نسب التوازنات المالية ونسب السيولة والتحليل.

إضافة لذلك وتبعًا لمقررات لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية حول إجراءات السلامة المالية للمصارف اعتمدت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية على إنشاء أنظمة للرقابة المصرفية تعتبر بمثابة أنظمة للإنذار المبكر، تقوم على تقييم الأداء المالي للمصارف وذلك للكشف عن مواطن القوة والضعف التي تمس المركز المالي للمصارف المعنية من أجل القيام بالإجراءات التصحيحية قبل حدوث الأزمة.

وهناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف الخلل المالي في أدائها في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها، وكذلك إظهار الجوانب الإيجابية في أدائها، ومن أهم هذه المعايير هو نموذج (CAMELS)ونموذج (PATROL).

حيث يُعد نموذج (CAMELS)نظام رقابي لتقييم أداء المصارف من خلال مؤشرات وضعتها السلطات الرقابية في الولايات المتحدة ويتضمن هذا النموذج أهم المعايير وهي (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق).

بينما نموذج (PATROL)تم استخدامه ولأول مرة في إيطاليا عام 1993 وأهم مكونات هذا النموذج (كفاية رأس المال، الربحية، جودة الائتمان، التنظيم، السيولة).

1-2 الدراسات السابقة:

1. **دراسة (البطباط، العطار،2021): بعنوان "تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية**

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL وذلك باستخدام نموذجين وهما نموذج الترجيح ونموذج التصنيف، وتمثلت عينة الدراسة في المصارف الأتية (الخليج التجاري، المنصور، الموصل للتنمية والاستثمار، بغداد، الائتمان المصرفي، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار) خلال الفترة 2018، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: قوة ومتانة رأس المال وارتفاع مخاطر الائتمان في المصارف عينة الدراسة، وتشير أيضا نتائج تقييم أداء المصرف

عينة الدراسة إلى وجود تباين كبير بين أداؤها، وأن منهجية الترجيح تعتبر أكثر دقة في ترتيب المصارف من حيث الأداء ابتداء من الأفضل إلى الأقل.

2. **دراسة (اسميو، غيث ،2022) بعنوان " نموذج CAMEL: دراسة حالة مقارنة للأداء المالي بين المصارف الحكومية والخاصة في ليبيا.**

هدفت الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف التجارية العامة والخاصة في ليبيا وذلك باستخدام نموذج السلامة المصرفية CAMEL، من خلال مؤشراته المالية (ملاءة رأس المال ، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، والسيولة)، وتمثلت عينة الدراسة بمصرفين (مصرف الجمهورية، ومصرف التجارة والتنمية)، وذلك خلال الفترة (2009 –2017) وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال مقارنة مؤشرات النموذج للمصرفين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن نتائجها تعكس القوة المالية للعينة، حيث تبين أن الأفضلية كانت للمصارف الخاصة (مصرف التجارة والتنمية) عن المصارف الحكومية (مصرف الجمهورية) وذلك من حيث السلامة المصرفية والكفاءة المالية.

3. **دراسة (المطيري، الخماس،2022): بعنوان "أثر تطبيق نموذج CAMELS كأداة للرقابة على المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة (2016–2020)**

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نموذج CAMELS كأداة للرقابة على المصارف، وتمثلت عينة الدراسة في المصارف التالية (مصرف الأهلي، والمصرف المتحد للاستثمار، ومصرف الاستثمار العراقي) خلال الفترة (2016–2020)، وتم استخدام المنهج الوصفي والذي يعتمد على أسلوب التحليل، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: حصلت المصارف خلال مدة الدراسة على تصنيف مقداره (3)، وبمتوسط (2.6) على طول سنوات الدراسة، وأيضا حصلت المصارف على تصنيف ممتاز لكل من مؤشرات كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، السيولة.

4. **دراسة (Al–Saadawi\ Al– Taie,2024) بعنوان:**

The impact of Using the PATROL Model of Banking Control and Sample of in improving the Performance a Sample of Commercial Bankes Listed on The Iraqi Stock Exchange.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر استخدام نموذج PATROL في الرقابة والاشراف المصرفي على أداء عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (EViews 12) لدراسة وقياس وتحليل أثر استخدام نموذج PATROL، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن تقييم الأداء المصرفي يتمثل في مقارنة الأهداف المحققة بالأهداف الموضوعة وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات والعمل على تصحيحها، ومعرفة نقاط القوة والضعف لدى المصرف.

ما يميز الدراسة:

جاءت هذه الدراسة استكمالًا وامتدادًا للدارسات السابقة حيث اعتمدت على تحليل البيانات المالية للمصارف التجارية الليبية (مصرف الجمهورية، التجاري الوطني، الصحاري) وفقا لنموذج CAMELS ونموذج، PATROL بهدف الوصول إلى مدى توافق توقعات هذه النماذج، كما تميزت الدراسة بأنها أجرت مقارنة بين نموذجين كميين يقيسان أداء المصارف التجارية لبيان ما إذا كان هناك فرق في الأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة ناتج عن اختلاف نماذج التقييم.

3-1 مشكلة الدراسة

تواجه المصارف العديد من المخاطر والتهديدات والأزمات المالية مختلفة المصادر، نتيجةً لطبيعة نشاطها وتأثرها وتأثيرها في الاقتصاد، كذلك نتيجة لارتفاع حدة المنافسة فيما بينها، كل ذلك يستدعي ضرورة التقييم الدوري لأدائها، حيث تعد

عملية تقييم الأداء المصرفي ذات أهمية قصوى والتي تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وصولًا إلى أعلى عائد بأدنى مخاطر وبأقل تكلفة ممكنة، ومن ضمن طرق وأساليب تقييم الأداء التي تساعد في تشخيص الوضع الحقيقي للمصرف من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، نموذج CAMELS ونموذج PATROL.

ويأتي نموذج CAMELS كنظام لتقييم أداء المصارف للمساعدة في التعرف على مدى كفاية رأس المال وسلامة الموقف المالي للمصرف كما تتعرض المصارف للعديد من المخاطر والأزمات المصرفية المتنوعة، لذا تبرز الحاجة لمعرفة مدى صحة وسلامة المصارف، ويأتي ذلك عبر استخدام نسب ومؤشرات معينة وكما يعتبر نموذج PATROL أحد النماذج والأدوات التحليلية لتقييم الأداء المصرفي. لذا تهتم هذه الدراسة بدراسة إمكانية استخدام نموذج CAMELS، ونموذج PATROL في تقييم الأداء المالي للمصارف، لقياس توقعاتهم بشأن تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في البيئة الليبية.

تأسيسًا على ذلك يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية:

1. هل يمكن الاعتماد على نموذج CAMELS بكامل مؤشراته (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، السيولة، الحساسية) في تقييم المصارف التجارية الليبية قيد الدراسة وبالتالي ترتيبها ترتيباً تنازلياً حسب أدائها من الافضل اداءً إلى الأقل؟
2. هل يمكن الاعتماد على نموذج PATROL بكامل مؤشراته (كفاية رأس المال، الربحية، مخاطر الائتمان، التنظيم، السيولة) في تقييم المصارف التجارية الليبية قيد الدراسة وبالتالي ترتيبها ترتيباً تنازلياً حسب أدائها من الافضل اداءً إلى الأقل؟
3. هل هناك تباين في أداء المصارف التجارية قيد الدراسة طبقا لنموذج PATROL نتيجة لتباين طريق التصنيف الخاصة بالنموذج؟
4. هل هناك تباين في أداء المصارف قيد الدراسة نتيجةً لتباين النماذج المستخدمة في عملية التقييم؟
5. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المصارف التجارية قيد الدراسة تُعزى إلى اختلاف نماذج التقييم.

1-4 أهدف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل عام إلى:

1. التعرف على مفهوم الأداء المالي، وأهميته وأهدافه وطرق قياسه.
2. توضيح مفهوم نموذج CAMELS وبيان طرق حساب مؤشراته، وما مدى إمكانية تطبيقه في بيئة المصارف التجارية الليبية.
3. توضيح مفهوم نموذج PATROL وبيان طرق حساب مؤشراته، وما مدى إمكانية تطبيقه في بيئة المصارف الليبية.
4. بيان مدى التوافق بين نتائج نموذج CAMELS ونموذج PATROL في توقعاتهم لتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

1-5 أهمية الدراسة

1.5.1 أهمية الدراسة بالنسبة للعلم: تساهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية بمجال تقييم الأداء المالي للمصارف، وذلك من خلال الربط بين عناصر نموذج CAMELS وعناصر نموذج PATROL لتقييم الأداء المالي للمصارف، مما يعزز في تطوير أدوات القياس والتحليل المالي وفق مناهج علمية حديثة، تساعد على تحديد مواطن القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسات المصرفية.

2.5.1 أهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع: تساعد المودعين والمستثمرين من حصول على رؤية واضحة حول مدى سلامة الأداء المالي للمصارف، ودعم اتخاذ قرارات أكثر شفافية وثقة، بما يسهم في استقرار القطاع المالي.

3.5.1 أهمية الدراسة بالنسبة للباحث: تزويد الباحتثان بمنظومة تحليل منهجية قابلة للتطبيق، وتفتح آفاقا لأبحاث مستقبلية وتطبيقات عملية، الأمر الذي يعزز قدراته العلمية والميدانية.

1-6 فرضيات الدراسة

استنادًا على مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1. يمكن تقييم المصارف التجارية الليبية قيد الدراسة وترتيبها تنازلياً حسب الأداء بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات نموذج CAMELS
2. يمكن تقييم المصارف التجارية الليبية قيد الدراسة وترتيبها تنازلياً حسب الأداء بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات نموذج PATROL
3. لا يوجد تباين واختلاف في أداء المصارف التجارية قيد الدراسة نتيجةً لتباين واختلاف النماذج المستخدمة في التقييم.
4. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في نتائج تقييم أداء المصارف التجارية قيد الدراسة تُعزى لاختلاف نماذج التقييم المستخدمة.

1-7 مجتمع وعينة الدراسة

1.7.1 يتكون مجتمع الدراسة من: المصارف التجارية الليبية

2.7.1 أما عينة الدراسة فتمثلت في كل من: مصرف الجمهورية، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري.

1-8 أساليب جمع البيانات

1.8.1الإطار النطري: تم الاعتماد على البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب والدوريات والرسائل الجامعية والبحوث العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة للاستفادة منها في تحديد متغيرات الدراسة بشكل دقيق.

2.8.1الإطار العملي: تم الاعتماد على التقارير والقوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال الفترة من 2018 إلى 2022.

1-9 أساليب تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- المنهج الوصفي التحليلي
- الاختبارات الاحصائية المناسبة لاختبار الفرضية باستخدام برنامج التحليل الاحصائي ((E-views

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة

2-1 الأداء المالي

1.1.2 تعريف الأداء

- هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية والبشرية، بكفاءة وفاعلية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها. (يوسف،2016، ص16)
- هو إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، فهو يتضمن على العديد من المعاني المتعلقة بالنجاح والفشل، والكفاءة والفاعلية، الاستمرارية والنمو والقدرة على التكيف مع البيئة. (الحنطي، وملاحيم،2016، ص287)
- ويعرف أيضا على أنه نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناءً على أهدافها طويلة الأجل (عبادة،2008، ص 160،161)

3.1.2 أهمية الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي للمصارف في أهمية متابعة الأعمال وأنشطة المصرف وتقييمها لإعطاء صورة واضحة وشاملة تعكس الوضع المالي من جميع جوانبه وتبرز أهمية الأداء المالي للمصارف في النقاط التالية:

1. يبين الأداء المالي كيفية نمو المصرف في مسيرته من خلال تتبع النتائج الفعلية من فترة إلى أخرى، فضلا عن مقارنته مع أداء المصارف الأخرى.
2. يوفر الأداء المالي أداة جوهرية لقياس مدى نجاح المصرف في الاستمرار بأنشطته وتحقيق أهدافه، بالإضافة إلى توفير المعلومات لجميع المستويات الإدارية في المصرف وذلك لغرض التخطيط والرقابة والقدرة على اتخاذ القرار المعتمد على الحقائق العلمية.
3. تبرز أهمية تحليل الأداء المالي للمصارف في كونه محور اهتمام الجهات المستفيدة من نتائجه، ومحاولة الحصول على معلومات مختلفة، نتيجة لاختلاف الفائدة من تلك المعلومات لكل منهم. (الحلبي، كنجو، 2020، ص161)
4. يعد الأداء المالي وسيلة فعالة لتحفيز القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المصارف الناجحة، حيث تعمل على توجيه المستثمرين نحو المصارف التي تظهر مؤشرات مالية قوية بما يعكس استقرارها ونجاحها.
5. يمثل الأداء المالي أداة إنذار مبكر تساعد على كشف الثغرات والمشكلات المحتملة، مثل الأزمات النقدية، وتراكم الديون، وأيضا العسر المالي، مما يساعد إدارة المصرف على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجتها.
6. أداة لتحفيز الإدارة والعاملين في المصرف لبذل أقصى ما لديهم من جهد لتحقيق نتائج ومعايير مالية تفوق سابقتها. (السامرائي وآخرون، 2020، ص103)

4.1.2 العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ومن أهمها ما يلي:

أولا: العوامل الداخلية وتتمثل في الاتي:

1. **حجم السيولة لدى المصرف:** وهي قدرة المصرف على تلبية احتياجات المقترضين واستجابة طلبات السحب من قبل المودعين في الوقت المناسب، وذلك دون الاضطرار إلى بيع أصوله المالية بخسائر كبيرة أو اللجوء إلى الاقتراض بفوائد مرتفعة ، حيث أن فقدان الثقة بين المودعين والمصارف يؤدي إلى تراجع الأداء المالي في المصارف، حيث أنه عندما يفقد المودعون الثقة في المصارف، فإنهم يقومون بسحب ودائعهم من الحسابات، وهذا يؤدي على نقص السيولة في المصارف وانخفاض حجم الودائع، وهذا يؤدي إلى عجز المصارف على تلبية طلبات الاقراض وتمويل المشاريع الاستثمارية. (البزوني،2023، ص25)

2. **درجة الرفع المالي للمصرف:** ويقصد بها نسبة الزيادة في الأرباح عن استخدام أموال الغير في عمليات المصرف وذلك من أجل تمويل احتياجاته المالية، وتعد هذه النسبة من مؤشرات هيكل رأس المال حيث تقاس من خلال نسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية، وتزداد درجة الرفع المالي كلما اعتمد المصرف بشكل أكبر على التمويل الخارجي لزيادة رأسمال المستثمر بهدف تحقيق عوائد أعلى للمساهمين، وتعد هذه النسبة مفيدة للمصرف عندما تكون الأرباح ايجابية، وفي نفس الوقت تكون مقياس للمخاطر، لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن أنت تتعرض للخسارة قبل أن يعجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته.(عمارية، بن موسى، 2018، ص88،89)
3. **تكلفة الحصول على الأموال:** حيث تعتبر تكلفة الأموال بالنسبة للمصارف من المؤشرات الرئيسية التي تعكس ربحية المصارف وكفاءتها التشغيلية، حيث أنه يمثل التكلفة التي تحملها المصرف للحصول على الأموال التي يحتاجها لإقراض عملائه أو الاستثمار في أصول أخرى، وإن تكلفة هذه الأموال تعتمد على عدة عوامل مختلفة مثل: أسعار الفائدة السائدة في السوق، ومستويات العرض والطلب على الودائع والقروض، ودرجة المخاطر المرتبطة بالمصرف، أيضا بالإضافة إلى البيئة التنظيمية التي يعمل بها.
4. **مدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة:** تشير الكفاءة المالية إلى العلاقة بين المخرجات والمدخلات، وهي من أهم الأدوات المالية والإدارية التي تسهم بشكل فعال في دعم قرارات المصارف، وإن الكفاءة المالية تشير إلى الأسلوب الذي يمكن من خلاله قياس قدرة المصارف في استخدام موجوداتها المالية وذلك لخلق الإيرادات الإجمالية. (البزوني، ص25)

2-2 تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم أداء المصارف التجارية عملية إشرافيه ومراجعة لأنشطتها، حيث سنتطرق هنا إلى التعرف على مفهوم تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية وأهميتها وأهدافها.

2-2-1 تعريف تقييم الأداء المالي:

- هو قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية باستخدام أقل الموارد وبأقل تكاليف ممكنة، حيث يتمثل الأداء المالي في مدى قدرة المؤسسة على ضبط وتحقيق التوازن المالي المنشود، فضلا عن محاولة توفير السيولة اللازمة لسداد الالتزامات، وأخيرا العمل على تحقيق معدلات مردودية بتكاليف منخفضة. (مرسي وآخرون،2022، ص6-7)
- يعرف على أنه" عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تمكن من الحكم على النتائج المتحصل عليها من طرف المصرف ومدى مطابقتها للأهداف التي سطرتها الإدارة مسبقا وذلك بالاستناد إلى مؤشرات معينة" (حروشي,2021، ص255)
- ويعرف أيضا على أنه عملية شاملة تستخدم فيها جمع البيانات والمعلومات المحاسبية والقوائم المالية لكي يتم التعرف على الوضع المالي للمصرف، بالإضافة إلى تحديد الطرق لتسيير الحسن والفعال في استخدام الموارد المتاحة لدى المصرف. (كرومي آسية،2016، ص 135)

2-2-2 أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف:

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف في النقاط التالية (النصراوي وحمادي،2020، ص249-250)

1. يظهر تقييم الأداء المالي قدرة المصرف على تنفيذ الأهداف الموضوعة مسبقا، وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع الأهداف المخطط لها، والكشف عن الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها، مما يسهم في دعم استمرارية المصرف وتعزيز قدرته على البقاء في السوق.

2. يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري، سواء في الاتجاه الإيجابي أو السلبي، عبر تقييم الأداء المالي عبر الزمن ومقارنته بالمصارف المشابهة، مما يتيح فهما دقيقا لموقع المصرف في بيئته التنافسية.
3. يوفر تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية حول واقع أداء المصرف التجاري، ويساعد في تحديد مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني.
4. يوضح مدى كفاءة المصرف في تخصيص موارده واستخدامها بصورة فعالة لتحقيق أفضل النتائج.
5. يساعد تقييم الأداء المالي على تحقيق الأهداف الموضوعة في الخطط الاستراتيجية والعمل على إيجاد نظام سليم وفعَّال للاتصالات الداخلية وتقديم الحوافز المناسبة لتحفيز الأداء.
6. يقدم تقييم الأداء إرشـــادات واضـــحة للموظفين حول كيفية تنفيذ مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود نحو تحقيق أداء متميز يمكن قياسه وتقييمه بشكل موضوعي.

2-2-3 نماذج التقييم الكمية المستخدمة في الدراسة

بالرغم من أهمية ودقة الطرق التقليدية لتقييم الأداء المصرفي، إلا انها لم تعد كافية لإعطاء نظرة وتقييم شامل للأداء العام للمصـرف، كون ان كل مؤشـر يقيس جانب محدد من جوانب التقييم بالإضـافة إلى أنه يعبر عن رأي طرف من الأطراف المســتفيدة من عملية التقييم، علاوة على فشـــلها في قياس بعض المتغيرات المهمة في عملية تقييم الأداء مثل تقييم جودة العملاء والابتكارات المصرفية، كل هذا أدى إلى ضرورة استحداث نظم جديدة لتقييم الأداء داخل المؤسسة، تضم مجموعة من المؤشرات تقيس معاً الأداء المالي للمصرف، وظهرت نتيجة ذلك العديد من النماذج الكمية والتي من ضمنها نموذجي CAMELS & PATROL.

2-2-3-1 نموذج CAMELS :

2-2-3-1 تعريف نموذج تقييم الأداء المصرفي CAMELS:

- هو نموذج للتقييم المصـرفي يعتمد على عدة معايير يتم من خلالها تحليل الأوضـاع المالية للمصـارف عن طريق تحديد درجات التصنيف لكل مصرف على حده، ويعد من أبرز الوسائل الرقابية الحديثة المباشرة التي تعتمد بشكل رئيسي على التفتيش الميداني. (قطاف،2019، ص200)
- هو معيار رقابي للإنذار المبكر، حيث يستخدم لقياس مدى فعالية وسلامة الأداء المصرفي، حيث يؤخذ كمؤشر لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي لانهيارها (بوخلخال،2012، ص205).

مكونات نموذج CAMELS:

يحتوي نموذج CAMELS على ستة مؤشرات رئيسية يمكن من خلالها تقييم الأداء المصرفي وهي:

1. **مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy:**

يستخدم هذا المؤشر لتحديد مدى قدرة المصرف على مواجهة الصدمات المالية التي قد تؤثر على مكونات ميزانيته، ويبرز دوره الهام في تقييم المخاطر المالية الرئيســية التي تتعرض لها المصـــارف مثل مخاطر الائتمان ومخاطر تقلبات أســعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة، كما يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار المخاطر المتعلقة بالعناصر الخارجة عن الميزانية مثل التداول في المشتقات المالية وغيرها. (الخاقاني، أبو هونة،2018، ص36).

وتتمثل أهمية كفاية رأس المال بالمصارف في عدة نقاط ملخصة وهي كالآتي: (حازم،2020، ص183).

1. المحافظة على ثقة المتعاملين مع المصرف وذلك من خلال ضمان قدرة المصرف على استيعاب المخاطر المالية المتوقعة وتوفير السيولة اللازمة لاستمرارية النشاط المصرفي.
2. حماية ودائع العملاء من المخاطر المحتملة، مما يضمن استقرار المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.
3. توفير الأصول المادية اللازمة لممارسة الأنشطة المصرفية وإطلاق العمليات الاستثمارية والاقراضية، إلى جانب تطوير أنشطة مربحة تسهم في تعزيز أداء المصرف المالي والتشغيلي.
4. تعزيز ثقة المودعين وذلك لجذب العديد من العملاء وذلك من خلال الحفاظ على قدرة المصرف في التعامل مع المخاطر ومواجهتها بكفاءة وفاعلية.

ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال باستخدام عدة معادلات من أهمها:

نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال الأساسي ÷ متوسط الأصول)

حيث أن رأس المال الأساسي = (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتجزة + الاحتياطيات) (التواتي،2021، ص251)

كفاية رأس المال = حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول. (مادي، 2020، ص77)

2. مؤشر جودة الأصول Asset Quality:

تعد مصداقية معدل كفاية رأس المال مرتبطة بشكل وثيق بدرجة موثوقية مؤشرات جودة الأصول، حيث أن أغلب حالات الإعسار أو الفشل التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية ترجع إلى ضعف جودة أصولها، ومن هنا تبرز أهمية متابعة ومراقبة المؤشرات الدالة على جودة الأصول بشكل دقيق، مع ضرورة مراعاة المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية، مثل التعامل بالمشتقات المالية والرهانات والوكالات، ويكمن الهدف الأساسي من تعزيز جودة الأصول في تمكين المصرف من قياس حجم القروض المتعثرة والأصول غير العاملة كنسبة من إجمالي القروض أو الأصول الكلية، بما يعكس الوضع المالي الحقيقي للمصرف. (المطيري والخماس،2022، ص36)

ويتم تقييم جودة الأصول وفق المعادلة الآتية: (التواتي،2021، ص252)

نسبة التصنيف المرجح = مخصص د م فيها ÷ (حقوق المساهمين+ مخصص د م فيها)

نسبة إجمالي التصنيف = القروض المتعثرة ÷ (حقوق المساهمين+ مخصص د م فيها)

ونظرا لعدم توفر القروض المتعثرة في البيانات المالية المتوفرة يتم استبعاد معادلة نسبة إجمالي التصنيف.

3. مؤشر كفاءة الإدارة Management:

وهي تعد من أبرز مكونات نموذج التقييم CAMELS، حيث أنها تعكس مدى قدرة الإدارة في المصـــرف على تحمل المسؤوليات الموكَلة إليها، بالإضافة إلى قدرتها على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر، بما يضمن تنفيذ الأنشطة المصرفية وإدارتها بأسلوب آمن وسليم، وفقا للوائح والقوانين الرقابية الداخلية. (Osama, 2021, p536)

ويتم تقييم جودة الإدارة بعدة معادلة، منها ما يلي: (التواتي،2021، ص255)

جودة الإدارة = مصاريف الإدارة ÷ إجمالي الإيرادات

حيث أن مصاريف الإدارة = نفقات الموظفين + مصاريف إدارية عمومية

4. مؤشر الربحية Earning:

تعتبر الربحية المؤشر الأساسي والأكثر أهمية لجميع المصارف، فهي أمر ضروري لاستمرارها وبقائها، كما أنها تمثل الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه المستثمرون، وتحظى باهتمام خاص من قبل الدائنون عند تعاملهم مع المصرف، وتستخدم

الربحية كمقياس فعال لمدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة من خلال مجموعة النسب التي تظهر قدرة المصرف على تحقيق وتوليد دخل من الموارد المتاحة لديه (صكر، ضيغم،2020، ص 158)

كما أن الربحية تشكل المصدر الأساسي لتعزيز قاعدة رأس المال وتكوين المخصصات اللازمة، بالإضافة إلى دعم وتعزيز الأنشطة الحالية والمستقبلية للمصرف، وكما أنها تعكس مدى قدرة المصرف على التكيف مع الخسائر وتوسيع نطاق التمويل، والوفاء بالتزاماته تجاه المساهمين من خلال توزيع الأرباح الصافية، بالإضافة إلى ذلك فإن تقييم الأرباح لا يقوم فقط على حجم الأرباح ولكنه يأخذ بعين الاعتبار أيضاً المدة الزمنية ونوعية تلك الأرباح. (Christoulos & Mylonakis,2011, P13)

ويتم تقييم الربحية باستخدام عدة مؤشرات منها:

العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح /إجمالي الأصول (أسامة، عبد الحكيم،2023، ص573)

العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الدخل / اجمالي حقوق الملكية (التواتي،2021، ص257)

5. مؤشر السيولة Liquidity:

تعد السيولة أحد المؤشرات الحيوية التي تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة والغير متوقعة، وعند تقييم مستوى سيولة في المصرف لابد من التركيز على مستوى السيولة الحالي بالإضافة إلى التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية لها، وتتحمل إدارة السيولة مسؤولية رئيسية في ضمان توفير مستوى كافٍ من السيولة لتلبية الالتزامات المختلفة في الوقت المناسب، كما أنه لا يمكن تجاهل عدم التوافق بين الموجودات والمطلوبات في مجال الاستحقاق بالمؤسسات المالية الكبيرة وفي مجمل القطاع المصرفي. (الطائي ومحمد ،2013، ص171)

كما تعبَر السيولة المصرفية عن قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقدية بسرعة وبسعر ملائم وبأقل قدر ممكن من الخسائر، وذلك من أجل مواجهة التزاماته المختلفة. (الطائي، علي،2019، ص222)

ويتم تقييم السيولة باستخدام العديد من المعادلات ومن أهما: نسبة الموجودات إلى الأصول، ونسبة الودائع إلى الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة القروض إلى الأصول، ولاكن سوف يتم تقييم السيولة باستخدام عدة مؤشرات وفق المعادلات الآتية:

5. نسبة التمويل إلى الودائع = (القروض ÷ الودائع)
6. النقد والأرصدة لدى البنك المركزي + أرصدة لدى البنوك/ إجمالي الأصول
7. النقد والأرصدة لدى البنك المركزي + أرصدة لدى البنوك/ إجمالي الودائع)

6. مؤشر الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market risk:

تتمثل حساسية المصارف لمخاطر السوق في جميع التغيرات التي تحدث في أسعار الموجودات المالية التي يمتلكها المصرف، بما في ذلك التغيرات في أسعار الفائدة للموجودات الأخرى مثل القروض ذات الفائدة المتغيرة والودائع، بالإضافة إلى التغيرات في أسعار الصرف، ويمكن القول أن الموجودات التي تحمل أسعار فائدة ثابتة لا تتأثر بمخاطر السوق، بينما تكون الموجودات ذات الفائدة المتغيرة عرضة لهذه المخاطر، ويتم قياس حساسيتها من خلال ما يسمى "الفجوة (Ferrouhi.2014,p623)

إن تقييم حساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنظام CAMELS، وإنما يتوقف بدرجة عالية على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها. (رملي، قرفي، 2021، ص 156)

ويعكس هذا النموذج المتغيرات التي يمكن أن تحدث على معدلات الفائدة ومعدلات أسعار الصرف، وأسعار البضائع وأسعار الأسهم التي من الممكن أن تؤثر سلبا على الوضع المالي للمصارف. (قندوز،2018، ص 312)

ويتم قياس الحساسية تجاه المخاطر وفق خطوتين هما: (أسعد،2018، ص 301)

- حساب الفجوة (GAP) بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر السوق.
- حساب مؤشر الحساسية لمخاطر السوق من خلال نسبة الفجوة إلى إجمالي الموجودات.

4.2.2 نموذج PATROL

2.4.2.2 آلية تطبيق نموذج PATROL:

يتكون نموذج PATROL من خمسة مؤشرات وهي: كفاية رأس المال، الربحية، السيولة، مخاطر الائتمان، التنظيم، حيث يتم تصنيفها من خلال مقياس من 1 إلى 5 حيث يمثل التصنيف رقم 1 الأداء الأفضل أما التصنيف رقم 5 يمثل الأداء الأدنى، وأخر شيء يتم جمع التصنيفات لكل المؤشرات للحصول على التقييم النهائي للأداء السنوي للمصارف. (العطار والبطاط،2021، ص32-33)

3.4.2.2 مكونات نموذج PATROL:

يحتوي نموذج PATROLعلى خمسة مؤشرات يمكن من خلالها تقييم الأداء المصرفي وهي كالاتي:

1. **كفاية رأس المال Capital Adequacy:**

تعتبر كفاية رأس المال من أكثر المؤشرات التي تعكس الملاءة المالية للمصرف، إذ إن احتفاظ المصرف بنسب مناسبة من رأس المال يعزز زيادة الثقة لدى المتعاملين مع المصرف من حيث تقديم كافة الخدمات، كما يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار مختلف أنواع المخاطر المالية والغير مالية التي قد يتعرض لها المصرف في المستقبل. (عوض، هداش،2022، ص605)

وهي التي تعني في اللغة الإيطالية (**PAT**rimonio)، وهي تشير إلى الأساليب التي تعتمدها إدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن الفعال بين حجم رأس المال من جهة والمخاطر المتوقعة من جهة أخرى، ويشمل هذا المفهوم تحديد مدى قدرة المصرف لتحمل الخسائر المحتملة ومدى ملاءمته لذلك ، ويعتمد مبدأ كفاية رأس المال على التوجهات الأساسية لإدارة المخاطر، حيث يتطلب تقييما شاملا لمختلف المخاطر، لغرض مقارنتها مع القاعدة الرأسمالية للمصرف ومن ثم تعديل مستوى رأس المال بما يتوافق مع هذا التقييم، ويهدف ذلك إلى تحديد مستوى الخطر الذي قد يؤدي إلى تجاوز الخسائر للحدود المقبولة، مع التأكيد على ضرورة بقاء هذه المخاطر ضمن مستويات منخفضة لضمان الاستقرار المالي. (Hameed, Jother & Ali, 2022, 323)

ويتم حساب كفاية رأس المال باستخدام المعادلة التالية:(بوخريص،2023، ص300)

كفاية رأس المال =حقوق المساهمين ÷ إجمالي الأصول

ويوضح الجدول التالي الية تصنيف كفاية رأس المال للمصرف وفق نموذج PATROL

2. **الربحية Profitability**

والتي تعني في اللغة الإيطالية (**R**edditivita) تعتبر ربحية المصرف مؤشرا أساسيا مهمًا لتحليل قوته المالية إذ يمكن للمصرف أن يتحمل الخسائر لفترة من الزمن قبل أن يستنفد سيولته النقدية، وعليه يقع على عاتق إدارة المصرف مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة، عندما تدرك أن أرباح المصرف أخذ في التناقص أو ظهور مؤشرات على احتمال تعرض المصرف للإفلاس، حيث يصعب على المراقب أن ينظر لسجلات الأرباح ويتشكل رأيه ببساطة في وضعية الربحية وإن الأداء

الســـابق للربح له تأثيره على الميزانية العمومية للمصـــرف ولكن من الأفضـــل للمراقب الذي يعتمد على النتائج التي تم الحصول عليها من سجلات الأرباح وسيتم استخدامها لاتخاذ إجراءات.(منصور،2022،ص414)

وتعتبر الربحية من أهم أهداف المصـرف لأن الأرباح تعبر عن المصـدر الأسـاسـي لتحقيق العوائد المناسـبة لمسـاهمي المصرف ولتعزيز رأس ماله، ويتم حساب الربحية بعدة معادلات ومن أهمها: (ابوخريص، ص301)

1. العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول.
2. العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح ÷ إجمالي حقوق الملكية.
3. العائد على إجمالي الودائع (ROD) = صافي الربح ÷ إجمالي الودائع.

3. مخاطر الائتمان Credit Risk :

والتي تعني في اللغة الإيطالية (**R**isciositah) تعد مخاطر الائتمان من أبرز المخاطر التي تواجه المخاطر النظام المالي بشـكل عام، والنظام المصـرفي بشـكل خاص، وتكمن خطورة هذا النوع من الخاطر في امتداد تأثيره إلى عدة جوانب من الأداء المالي المصـرفي، فهي تؤثر في درجة السـيولة، كما ينعكس تأثيرها على العائد المصـرفي مما سـيضـعف المركز المالي للمصرف ويحد من قدرات المصرف على مواجهة الأزمات (الحريث وحزوري،2018، ص247-248)

ويتم حساب مخاطر الائتمان بالمعادلة الآتية: (النعيمي،2017، ص325)

مخاطر الائتمان = مخصص الديون المشكوك فيها ÷ إجمالي القروض

4. التنظيم Organization:

والتي تعني في اللغة الإيطالية (**O**rganizzazione) ويعد الهيكل التنظيمي والإداري أحد الركائز الأساسية في تقييم مدى صـحة ومتانة المصـرف، إذ أن نجاح المصـرف أو فشـله يرتبط بشـكل مباشـر بتركيبة مجلس الإدارة والإدارة العليا، حيث يجب أن تتمتع هذه الجهات بالكفاءة والنزاهة والخبرة اللازمة، ويعد التنظيم المؤسـسـي انعكاسـا لمدى قدرة إدارة المصـرف على تشـخيص ومراقبة وضـبط المخاطر التي قد يتعرض لها بهدف ضـمان الممارسـات السـليمة لأنشـطة المصـرف بشـكل يتلاءم مع الأنظمة والقوانين التي يصدرها المصرف المركزي. (الربيعي، ووردي،2023، ص217)

ويتم حسابه بعدة معادلات ومن أهمها ما يلي:

- إجمالي المصاريف التشغيلية ÷ إجمالي الإيرادات التشغيلية. (صاليحة، ومحمد،2021، ص169)
- عدد الموظفين الذين أدخلوا دورات تدريبية ÷ إجمالي عدد الموظفين بالمصرف. (البطاط والعطار،2021، ص32)

5. السيولة Liquidity:

والتي تعني في اللغة الإيطالية (**L**iquidity)، حيث تمثل قدرة المصـرف على مواجهة التزاماته المالية بشكل أسـاسـي لتلبية طلبات المودعين للائتمان (القروض والسـلف) وتلبية رغبات المجتمع وهذا يتطلب توفير نقد سـائل وبشـكل كاف وفي وقت مناسـب، أو يتم من خلال تحويل الموجودات إلى نقد بأسـرع وقت ممكن وبأقل خسـارة ممكنة، ولكي يعتبر الموجود سـائلا يجب أن يتوفر لديه شرطان أساسيان وهما:

- قابلية التحويل إلى نقد وبأسرع وقت ممكن.
- تخفيض الخسارة إلى أقل ما يمكن عند التحويل إلى نقد.

حيث يجب تحقيق الشرطان وبخلاف ذلك لا يعد الموجود سائلاً (الخماس والمطيري،2021، ص360)

ويتم حساب مؤشر السيولة وفق المعادلات التالية:

- صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ إجمالي الودائع. (سلمان،2020، ص59)

- الموجودات السائلة ÷ مجموع الموجودات. (يوسف، عبد الله،2023، ص331)
- نسبة السيولة = إجمالي القروض ÷ إجمالي الودائع. (حمزة، أيمن، 2024، ص 43)

الفصل الثالث

الجانب العملي للدراسة

1.3 نبذة مختصرة عن المصارف التجارية عينة الدراسة:

1.1.3 مصرف الجمهورية.

في 15 أبريل 1907م تأسس بنك دي روما نتيجة اتفاق بين حكومة إيطاليا والسلطان العثماني في أواخر الحكم التركي لليبيا وذلك قبل الحكم الإيطالي، وذلك لتقديم الخدمات للعناصر الأجنبية من تجارة وصناعة وشراء الأراضي الصالحة للزراعة في طرابلس وبنغازي.

وخلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية التي كانت تحكم برقة، وطرابلس وفزان في ذلك الحين افتتح البنك البريطاني "باركليز" أول فروعه في طرابلس في 25 أبريل 1943م، وفي بنغازي افتتح أول فرع في 15 يوليو من نفس العام مبتدئا معاملاته في نطاق ضيق اقتصر على حفظ الودائع دون فوائد إلى جانب إدارة حسابات الأفراد، ومنح قروض زراعية قليلة جدا.

وفي 13 نوفمبر 1969م صدر قانون بتغيير أسماء المصارف التجارية العاملة في البلاد إلى أسماء عربية فصار "مصرف الأمة" عوضا عن "بانكا دي روما"، وفي 22 ديسمبر 1970م أصدر قانونا آخر بشأن تأميم جميع حصص المصارف الأجنبية العاملة في البلاد، لتصبح مملوكة بالكامل لليبيا ليتم إعادة تسمية (باركليز بنك) إلى مصرف الجمهورية.

وفي تاريخ 2008/4/10م صدر قرار عن مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد تحت اسم "مصرف الجمهورية" بميزانية تلامس 20 مليار دينار ليبي (عند الدمج) ، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد عن5800 موظف وموظفة بعدد فروع، وصل 146 فرعا ووكالة، وبحصة سوقية وصلت إلى 33 %. هذا وقد صدر قرار من الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية في سنة 2013 يقضي بتحويل المصرف من مصرف تجاري تقليدي إلى مصرف إسلامي على أن يتم التحول بشكل تدريجي، وكان مصرف الجمهورية فرع فشلوم للصيرفة الإسلامية أول فرع إسلامي في ليبيا. 5.15 م يوم الإثنين 2025/1/6 (www.jbank.ly/home.asp/about-us)

2.1.3 مصرف التجاري الوطني

"تأسس مصرف التجاري الوطني كشركة مساهمة برأس مال وقدره 500 مليون دينار ليبي بموجب أحكام القانون رقم (153) الصادر بتاريخ 22 /12 / 1970 م، وأدرج في سوق الأوراق المالية الليبي في 22 /9 /2008م.

ومنذ تأسيسه بلغ عدد فروع المصرف (80) فرعا ومقره الرئيسي مدينة البيضاء، بعد أن حقق نمواً قياسيا في حجم أصوله التي بلغت أكثر من (24) مليار دينار ليبي في عام 2022، وتمكن مصرف التجاري الوطني من خلال رؤيته، وأهدافه وخططه واستراتيجياته وجهود العاملين فيه، أن يكون لاعبا أساسيا في سوق الصيرفة المحلي والإقليمي والدولي من خلال شعاره " مع إشراقة كل فجر جديد، نأتيكم بإمكانيات متجددة "، وقد تمكن المصرف من إحداث تغييرات جذرية ونوعية والحصول على ثقة زبائنه ومستثمريه كخيار عالي لريادة السوق المحلي في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية

وبأعلى مردود، وتنطوي رؤيته على تحقيق أعلى معايير الخدمة والجودة ليكون المؤشـــر والمعيار الذي يقيس به قطاع الصيرفة المحلي والدولي أدائهم5.30م يوم الإثنين 2025/1/6.(ncb.ly)

3.1.3 مصرف الصحاري.

تم تأسيس مصرف الصحاري سنة 1964م وهو يعتبر رابع أكبر مصرف عامل في ليبيا بحجم أصول بلغت أكثر من 14 مليار دينار ليبي.

ويمتلك مصرف الصحاري عدة فروع موزعة جغرافيا في معظم المدن الليبية حيث بلغ عدد فروعه 51 فرعا ووكالة مصرفية يعمل بها أكثر 2300 موظف تقريبيا، وذلك وفقا لبيانات مصرف ليبيا المركزي لعام 2020م ويستحوذ مصرف الصحاري على9.9% من حجم أصـول القطاع المصـرفي الليبي و10% من حجم ودائع العملاء وبنسـبة 10% من حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي. 6.30 م يوم الإثنين 6/ 2025/1 (http://saharabank.ly)

2.3 تقييم أداء المصارف التجارية عينة الدراسة

1.2.3 تقييم أداء المصارف التجارية عينة الدراسة باستخدام نموذج CAMELS

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية لمصـارف الجمهورية والتجاري الوطني والصـحاري، وذلك من خلال دراســة وتحليل 5 ســنوات لهذه المصـــارف وذلك للفترة من (2018–2022)، وفقاً لآلية التقييم المعتمدة بالنموذج والموضحة بالجداول التالية:

جدول (3–1)

1.1.2.3 تقييم الأداء وفق مؤشر كفاية رأس المال:

كفاية رأس المال = حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول

1. **تحليل مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الجمهورية:**

جدول (3–3)

تصنيف كفاية رأس المال لمصرف الجمهورية

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
حقوق الملكية	1,679,290,583	1,739,428,752	1,503,005,514	1,563,652,153	1,643,360,481
إجمالي الأصول	37,493,417,025	34,507,504,996	38,065,820,161	39,145,644,845	39,595,695,802
نسبة كفاية رأس المال	4.5%	5.0%	3.9%	4.0%	4.2%
التصنيف السنوي	4	4	4	4	4
متوسط النسبة	% 4.3				
التصنيف الكلي	4				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3–3) نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال بقيت منخفضة نسبياً طول فترة الدراسة، حيث تراوحت بين 3.9% و5.0%، مع متوسط عام بلغ 4.3%.

رغم الزيادة الطفيفة في نسبة كفاية رأس المال في عامي 2019 و2022، إلا أن تلك النسب لم تكن كافية لإحداث تغيير في التصنيف السنوي، الذي بقي عند المستوى (4) طول فترة الدراسة، ما يشير إلى أن المصرف يعاني من ضعف في ملاءته المالية وقدرته على امتصاص الخسائر المحتملة.

1. **تحليل مؤشر كفاية رأس المال لمصرف التجاري الوطني**

جدول (3–4)

تصنيف كفاية رأس المال التجاري الوطني

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
حقوق الملكية	745,713,738	868,668,744	851,995,763	852,049,410	852,071,762
إجمالي الأصول	20,610,905,527	19,594,105,251	19,711,882,042	23,496,786,887	24,161,199,432
نسبة كفاية رأس المال	3.6%	4.4%	4.3%	3.6%	3.5%
التصنيف السنوي	4	4	4	4	4
متوسط النسبة	**% 3.9**				
التصنيف الكلي	**4**				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من الجدول رقم (3–4) نلاحظ أن مصرف التجاري الوطني حافظ على نسب كفاية منخفضة نسبياً، حيث تراوحت بين 3.5% و4.4%، وقد بلغ المتوسط عام 3.9%، ونلاحظ من البيانات أن إجمالي الأصول شهد نمواً ملحوظاً، خصوصاً في عامي 2021 و2022، بينما لم تسجل حقوق الملكية زيادات جوهرية، ما يشير إلى فجوة متزايدة بين حجم الأصول وقاعدة رأس المال، وهذا الاختلال يُضعف من قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المحتملة ويمثل مؤشراً على ضعف الهيكل المالي.

2. **تحليل مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الصحاري:**

الجدول (3-5)

تصنيف كفاية رأس المال للمصرف الصحاري

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
حقوق الملكية	421,354,178	424,306,219	416,529,865	437,809,810	463,642,598
إجمالي الأصول	13,762,137,815	13,251,117,650	12,282,208,888	13,388,403,323	14,459,041,823
نسبة كفاية رأس المال	3.1%	3.2%	3.4%	3.3%	3.2%
التصنيف السنوي	4	4	4	4	4
متوسط النسبة	**% 3.2**				
التصنيف الكلي	**4**				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3-5) نلاحظ تدنّي واضح في مستويات كفاية رأس المال، حيث لم تتجاوز النسبة 3.4% في أي سنة خلال فترة الدراسة، وقد بلغ المتوسط العام 3.2%. وهذه المستويات تمثل أداءً دون الحد الأدنى المعتمد دولياً، مما يعكس ضعفاً في قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المحتملة، سواء كانت تشغيلية أو ائتمانية أو سوقية.

ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة حسب مؤشر كفاية رأس المال:

جدول رقم (3-6)

ترتيب اداء المصارف التجارية عينة الدراسة حسب مؤشر كفاية رأس المال

المصرف	متوسط المؤشر	التصنيف	الترتيب
الجمهورية	%4.32	4	1
التجاري الوطني	%3.91	4	2
الصحاري	%3.23	4	3

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

يوضح الجدول (3-6) ترتيب المصارف التجارية الثلاثة (الجمهورية، التجاري الوطني، الصحاري) وفقاً لمتوسط نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة، ويتضح من البيانات أن جميع المصارف حصلت على التصنيف الرابع، وهو ما يشير إلى تدني مستويات كفاية رأس المال دون الحد الأدنى المطلوب رقابياً، مما يعكس ضعف قدرة هذه المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة والاستجابة للمتغيرات.

2.1.2.3 تقييم الأداء وفق مؤشر جودة الأصول:

يُعد تقييم جودة الأصول أحد العناصر الأساسية في نموذج CAMELS لتقييم أداء المصارف، حيث يُعنى بقياس مدى تعرض المصرف للمخاطر الائتمانية من خلال تتبع مستوى الديون المشكوك في تحصيلها مقابل حقوق المساهمين، ويتم تقييم جودة الأصول باستخدام المعادلة التالية: (التواتي، 2021، ص252)

نسبة التصنيف المرجح = مخصص الديون المشكوك فيها ÷ (حقوق المساهمين + مخصص د. م فيها) ×100

1. تحليل مؤشر جودة الأصول لمصرف الجمهورية:

جدول (3–7)

تصنيف جودة الأصول لمصرف الجمهورية

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
مخصص د. م فيها(1)	929,149,662	954,149,662	956,389,154	996,348,979	1,061,893,522
حقوق المساهمين (2)	1,679,290,583	1,739,428,752	1,503,005,514	1,563,652,153	1,643,360,480
إجمالي (1) + (2)	2,608,440,245	2,693,578,414	2,459,394,668	2,560,001,132	2,705,254,002
نسبة التصنيف المرجح	36%	35.423%	38.887%	39%	39.253%
التصنيف السنوي	4	4	4	4	4
متوسط النسبة	**38 %**				
التصنيف الكلي	**4**				

المصدر إعداد الباحتتان استنادا على القوائم المالية

من خلال البيانات الواردة في الجدول (3–7)، نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجّح لجودة الأصول قد تراوحت بين 35.4% و39.3% خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ 38%. وتُعدّ هذه النسب مرتفعة مقارنة بالمعايير المثلى المعتمدة دوليًا، كما أن التصنيف السنوي قد كان (4) طول فترة الدراسة ما يدل على ضعف مستمر في جودة الأصول، ويرجّح وجود نسبة كبيرة من القروض المصنفة كمشكوك في تحصيلها أو متعثرة، مما يُضعف من قدرة المصرف على توليد العوائد من أصوله ويزيد من تعرضه لمخاطر ائتمانية مرتفعة.

2. تحليل مؤشر جودة الأصول لمصرف التجاري الوطني:

تصنيف جودة الأصول للمصرف التجاري الوطني

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
مخصص د. م فيها(1)	446,265,646	751,431,230	756,000,501	990,289,228	1,026,839,792
حقوق المساهمين (2)	745,713,738	868,668,744	851,995,763	852,049,410	852,071,762
إجمالي (1) + (2)	1,191,979,384	1,620,099,974	1,607,996,264	142,338,638	1,878,911,554
نسبة التصنيف المرجح	37%	46%	47.015%	54%	55%
التصنيف السنوي	4	4	4	4	4
متوسط النسبة	**48 %**				
التصنيف الكلي	**4**				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

يوضح الجدول رقم (3–8) وجود مؤشرات واضحة على تدني جودة الأصول وارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية التي يتحملها المصرف خلال فترة الدراسة، فقد شهدت نسبة التصنيف المرجح نموًا مستمرًا، حيث ارتفعت من 37% في عام 2018 إلى 55% بحلول عام 2022، وهو ما يعكس تزايد الاعتماد على المخصصات لتغطية الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها مقارنة بحقوق المساهمين.

3. تحليل مؤشر جودة الأصول لمصرف الصحاري:

جدول (3–9)

تصنيف جودة الأصول للمصرف الصحاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
مخصص د. م فيها(1)	695,233,692	703,233,692	680,071,547	726,890,966	729,951,328
حقوق المساهمين (2)	421,354,178	424,306,219	416,529,865	437,809,810	463,642,598
إجمالي (1) + (2)	1,116,587,870	1,127,539,911	1,096,601,412	1,164,700,776	1,193,593,926
Q	62.264%	62%	62.016%	62%	61%
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
متوسط النسبة	% 62				
التصنيف الكلي	5				

المصدر: إعداد الباحثتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3–9) نلاحظ أن أداء المصرف الصحاري قد شهد تراجعا ملحوظا خلال فترة الدراسة في مستوى جودة الأصول، إذ حافظ المصرف على تصنيف سنوي عند الدرجة الخامسة (5) طوال فترة الدراسة، وهو ما يُعد مؤشراً سلبيًا وفق نموذج CAMELS، حيث تُعد الدرجة الخامسة الأدنى ضمن التصنيفات وتعكس وجود مخاطر ائتمانية عالية، أو ضعفًا في كفاءة إدارة المحفظة الائتمانية.

ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة حسب نتائج مؤشر جودة الأصول

جدول رقم (3–6)

ترتيب اداء المصارف التجارية عينة الدراسة حسب مؤشر كفاية رأس المال

المصرف	متوسط المؤشر	التصنيف	الترتيب
الجمهورية	%4.32	4	1
التجاري الوطني	%3.91	4	2
الصحاري	%3.23	4	3

المصدر: إعداد الباحثتان استنادا إلى القوائم المالية

يوضح الجدول (3–6) ترتيب المصارف التجارية الثلاثة (الجمهورية، التجاري الوطني، الصحاري) وفقاً لمتوسط نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة، ويتضح من البيانات أن جميع المصارف حصلت على التصنيف الرابع، وهو ما يشير إلى تدني مستويات كفاية رأس المال دون الحد الأدنى المطلوب رقابياً، مما يعكس ضعف قدرة هذه المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة والاستجابة للمتغيرات.

2.1.2.3 تقييم الأداء وفق مؤشر جودة الأصول:

يُعد تقييم جودة الأصول أحد العناصر الأساسية في نموذج CAMELS لتقييم أداء المصارف، حيث يُعنى بقياس مدى تعرض المصرف للمخاطر الائتمانية من خلال تتبع مستوى الديون المشكوك في تحصيلها مقابل حقوق المساهمين، ويتم تقييم جودة الأصول باستخدام المعادلة التالية: (التواتي، 2021، ص252)

نسبة التصنيف المرجح = مخصص الديون المشكوك فيها ÷ (حقوق المساهمين + مخصص د. م فيها) ×100

1. **تحليل مؤشر جودة الأصول لمصرف الجمهورية:**

جدول (3–7)

تصنيف جودة الأصول لمصرف الجمهورية

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
مخصص د. م فيها(1)	929,149,662	954,149,662	956,389,154	996,348,979	1,061,893,522
حقوق المساهمين (2)	1,679,290,583	1,739,428,752	1,503,005,514	1,563,652,153	1,643,360,480
إجمالي (1) + (2)	2,608,440,245	2,693,578,414	2,459,394,668	2,560,001,132	2,705,254,002
نسبة التصنيف المرجح	36%	35.423%	38.887%	39%	39.253%
التصنيف السنوي	4	4	4	4	4
متوسط النسبة	38 %				
التصنيف الكلي	4				

المصدر إعداد الباحتتان استنادا على القوائم المالية

من خلال البيانات الواردة في الجدول (3–7)، نلاحظ أن نسبة التصنيف المرجّح لجودة الأصول قد تراوحت بين 35.4% و39.3% خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ 38%. وتُعدّ هذه النسب مرتفعة مقارنة بالمعايير المثلى المعتمدة دوليًا، كما أن التصنيف السنوي قد كان (4) طول فترة الدراسة ما يدل على ضعف مستمر في جودة الأصول، ويرجّح وجود نسبة كبيرة من القروض المصنفة كمشكوك في تحصيلها أو متعثرة، مما يُضعف من قدرة المصرف على توليد العوائد من أصوله ويزيد من تعرضه لمخاطر ائتمانية مرتفعة.

2. **تحليل مؤشر جودة الأصول لمصرف التجاري الوطني:**

جدول (3-8)

تصنيف جودة الأصول للمصرف التجاري الوطني

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
مخصص د. م فيها(1)	446,265,646	751,431,230	756,000,501	990,289,228	1,026,839,792
حقوق المساهمين (2)	745,713,738	868,668,744	851,995,763	852,049,410	852,071,762
إجمالي (1) + (2)	1,191,979,384	1,620,099,974	1,607,996,264	142,338,638	1,878,911,554
نسبة التصنيف المرجح	37%	46%	47.015%	54%	55%
التصنيف السنوي	4	4	4	4	4
متوسط النسبة	**48 %**				
التصنيف الكلي	**4**				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

يوضح الجدول رقم (3-8) وجود مؤشرات واضحة على تدني جودة الأصول وارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية التي يتحملها المصرف خلال فترة الدراسة، فقد شهدت نسبة التصنيف المرجح نموًا مستمرًا، حيث ارتفعت من 37% في عام 2018 إلى 55% بحلول عام 2022، وهو ما يعكس تزايد الاعتماد على المخصصات لتغطية الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها مقارنة بحقوق المساهمين.

3. تحليل مؤشر جودة الأصول لمصرف الصحاري:

جدول (3-9)

تصنيف جودة الأصول للمصرف الصحاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
مخصص د. م فيها(1)	695,233,692	703,233,692	680,071,547	726,890,966	729,951,328
حقوق المساهمين (2)	421,354,178	424,306,219	416,529,865	437,809,810	463,642,598
إجمالي (1) + (2)	1,116,587,870	1,127,539,911	1,096,601,412	1,164,700,776	1,193,593,926
Q	62.264%	62%	62.016%	62%	61%
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
متوسط النسبة	**62 %**				
التصنيف الكلي	**5**				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3-9) نلاحظ أن أداء المصرف الصحاري قد شهد تراجعا ملحوظا خلال فترة الدراسة في مستوى جودة الأصول، إذ حافظ المصرف على تصنيف سنوي عند الدرجة الخامسة (5) طوال فترة الدراسة، وهو ما يُعد مؤشراً

سلبيًا وفق نموذج CAMELS، حيث تُعد الدرجة الخامسة الأدنى ضمن التصنيفات وتعكس وجود مخاطر ائتمانية عالية، أو ضعفًا في كفاءة إدارة المحفظة الائتمانية.

ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة حسب نتائج مؤشر جودة الأصول

جدول (3–21)

تصنيف السيولة لمصرف الصحاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي القروض	2,148,644,284	2,246,469,382	2,133,816,504	2,581,676,665	3,109,501,862
إجمالي الودائع	7,976,230,921	8,332,627,807	7,592,393,648	6,750,989,581	8,595,392,070
نسبة السيولة	26.9%	27.0%	28.1%	38.2%	36.2%
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	% 31.3				
التصنيف الكلي	1				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

تشير البيانات الواردة في الجدول (3–21) إلى أن مصرف الصحاري حافظ على نسب سيولة جيدة خلال الفترة الممتدة من عام 2018 حتى عام 2022، حيث تراوحت هذه النسب بين 26.9% و38.2%، بمتوسط عام بلغ 31.3%. وتعكس هذه المؤشرات توجهاً واضحاً نحو إدارة رشيدة للسيولة، يوازن بين توظيف الودائع في منح القروض من جهة، وبين ضمان توفر احتياطي نقدي كافٍ لتغطية الالتزامات الجارية من جهة أخرى.

جدول (3–22)

ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة حسب مؤشر السيولة

المصرف	متوسط المؤشر	التصنيف	الترتيب
الصحاري	%31.28	1	1
الجمهورية	%30.0	1	2
التجاري الوطني	%16.23	1	3

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

يعرض الجدول (3–22) ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة وفقًا لمتوسط نسب السيولة خلال فترة الدراسة، نلاحظ أن المصارف الثلاثة (مصرف الجمهورية، ومصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري) قد حصلت على التصنيف (1)، وهو أعلى تصنيف ممكن في هذا البُعد، مما يدل على سلامة أوضاعها من حيث السيولة وقدرتها على تغطية التزاماتها الجارية بكفاءة.

تصـدّر مصـرف الصـحاري الترتيب بمتوسـط سـيولة بلغ (31.28%)، مما يعكس توازناً جيداً في توظيف الودائع وتوفر هامش كافٍ من السيولة. تلاه مصرف الجمهورية بمتوسط (30.0%)، وهو كذلك ضمن المعدلات الآمنة والمستقرة، بينما جاء مصرف التجاري الوطني في المرتبة الثالثة بمتوسط سيولة قدره (16.23%)، وهي نسبة أقل من المصرفين الآخرين لكنها لا تزال ضمن الحدود المقبولة.

6.1.2.3 تقييم الحساسية لمخاطر السوق:

1- تحليل مؤشر الحساسية لمصرف الجمهورية:

جدول (3-23)

يبين تصنيف الحساسية لمصرف الجمهورية

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
المساهمات والمشاركات المحلية	243,862,431	243,862,431	242,421,931	242,421,931	242,421,931
شهادات الإيداع	11,870,337,142	5,386,581,373			
قروض وسلفيات	7,169,304,333	70,383,470.94	7491,396,903	7,970,439,647	8,867,412,647
مجموع الأصول (1)	19,283,503,906	5,700,827,275	7,733,818,834	8,212,861,578	9,109,834,578
حسابات التوفير	169,717,259	158,971,015	143,777,155	139,660,062	119,431,199
الودائع الثابتة	728,381,948	779,867,613	750,926,922.8	720,976,922.8	652,451,113
مجموع الخصوم (2)	898,099,207	938,838,628	894,704,077.8	860,636,984.8	771,882,312
الفجوة GAP	18,385,404,699	4,761,988,647	6,839,114,757	7,352,224,593	8,337,952,266
إجمالي الأصول	37,493,417,025	34,507,504,996	38,065,820,161	39,145,644,845	39,595,695,801
GAP / Assets	0.49,036,354	0.137,998,637	0.179,665,504	0.187,817,179	0.210,577,238
التصنيف	5	1	1	1	1
متوسط النسبة	0.241284				
درجة التصنيف	1				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3–24) إلى أن مصرف الجمهورية يحتفظ بفجوة موجبة كبيرة طول فترة الدراسة، ما يعكس هيمنة الأصول الحساسة للفائدة على الخصوم الحساسة، حيث بلغت الفجوة في عام 2018 نحو 18.3 مليار دينار، ما يمثل نسبة 49% من إجمالي أصول المصرف، وهي نسبة مرتفعة للغاية تُظهر قابلية عالية للتأثر في حال حدوث تغير مفاجئ في أسعار الفائدة.

غير أن الاتجاه العام يُظهر انخفاضًا تدريجيًا في نسبة GAP/Assets، حيث انخفضت هذه النسبة من 0.49 في 2018 إلى 0.21 في 2022، مع متوسط عام بلغ 0.241. وهذا يُشير إلى تحسن نسبي في إدارة الفجوة، وتوجه واضح نحو تقليص درجة الانكشاف على المخاطر السوقية، وهو ما يعكس كفاءة ملحوظة في السياسات التمويلية وإدارة المراكز المالية الحساسة.

2- **تحليل مؤشر الحساسية لمصرف التجاري:**

جدول (3–24)

تصنيف الحساسية لمصرف التجاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
شهادات إيداع لدى المصرف المركزي	550,000,000	1,000,000,000	5,000,000,000	480,000,000	0
أرصدة وودائع لدى المصارف	706,655,092	539,604,690	377,508,355	329,538,977	430,918,924
صافي القروض والتسهيلات	3,193,343,411	2,523,350,999	2,369,067,624	2,686,901,991	1,942,539,294
صافي الاستثمارات والمساهمات	224,483,508	224,483,508	221,008,437	209,364,800	185,984,030
الإجمالي (1)	**4,674,482,011**	**4,287,439,197**	**7,967,584,416**	**3,705,805,768**	**2,559,442,248**
ودائع العملاء	16,936,997	15,751,267.25	16,252,691	14,052,712	15,442,561
ودائع مصارف المحلية		5,039,750	5,039,750	5,039,750	5,039,750
الإجمالي (2)	**16,936,996.75**	**20,791,017.25**	**21,292,440.93**	**19,092,461.77**	**20,482,311.46**
GAP (1) – (2)	465,754,5014	4,266,648,180	7,946,291,975	3,686,713,306	2,538,959,937
أجمالي الأصول	20,610,905,527	19,594,105,251	1,971,188,2042	23,496,786,887	24,161,199,432
Assets / GAP	**0.225,974,788**	**0.217,751,621**	**0.403,121,932**	**0.15,690,287**	**0.105,084,184**
التصنيف	**1**	**1**	**4**	**1**	**1**
متوسط النسبة	**0.221,767**				
درجة التصنيف	**1**				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3–24) نلاحظ أن مصرف التجاري الوطني يُظهر فجوة موجبة واضحة في كل سنوات الدراسة، حيث تجاوزت الأصول الحساسة للفائدة بشكل كبير الخصوم الحساسة، فقد سجلت الفجوة أعلى قيمة لها في عام 2020 بواقع 7.94 مليار دينار، وهي تمثل 40.3% من إجمالي أصول المصرف في ذلك العام، وعلى الرغم من التفاوت بين السنوات، ظل اتجاه الفجوة إيجابيًا ومرتفعًا نسبيًا، بما يعكس تعرضًا ملحوظًا للمخاطر السوقية، خاصة في حال حدوث تقلبات حادة في أسعار الفائدة.

3– مؤشرات الحساسية لمصرف الصحاري:

جدول (3–25)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
مدينو البيوع المؤجلة	229,335,797	212,791,317	146,957,965	208,563,599	371,262,639
الاستثمارات	35,213,838	368,279,117	41,225,991	49,809,942	156,129,294
الإجمالي (1)	264,549,635	581,070,434	188,183,956	258,373,541	527,391,933
الحسابات الجارية وحسابات الادخار	7,976,230,921	8,332,627,807	7,592,393,648	6,750,989,581	8,595,392,070
الإجمالي (2)	7,976,230,921	8,332,627,807	7,592,393,648	6,750,989,581	8,595,392,070
GAP (2) – (1)	−7,711,681,286	−7,751,557,373	−7,404,209,692	−6,492,616,040	−8,068,000,137
اجمالي الأصول	13,762,137,815	13,251,117,650	12,282,208,888	13,388,403,323	14,459,041,823
GAP / Assets	−0.560,354,895	−0.584,973,855	−0.602,840,235	−0.484,943,266	−0.557,989,958
التصنيف	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	**−0.558,22**				
درجة التصنيف	**1**				

تصنيف الحساسية لمصرف الصحاري

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3–25) نلاحظ وجود فجوة سالبة كبيرة وثابته خلال فترة الدراسة، حيث تجاوزت النسبة السالبة (GAP / الأصول) مستوى −0.55 في المتوسط، مما يعني أن الخصوم الحساسة للفائدة تتجاوز بشكل ملحوظ الأصول الحساسة، وهذه الفجوة بلغت ذروتها في عام 2020 بنسبة −0.603، في حين سجلت أدنى مستوياتها (الأقل سلبًا) في عام 2021 بنسبة −0.485، دون أن تصل إلى التوازن الإيجابي في أي من السنوات.

الجدول (3–26)

ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة حسب مؤشر الحساسية

المصرف	متوسط المؤشر	التصنيف	الترتيب
التجاري الوطني	0.221	1	1
الجمهورية	0.241	1	2
الصحاري	−0.558	1	3

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

يوضح الجدول رقم (3–26) تصنيف وترتيب المصارف محل الدراسة استنادًا إلى مؤشر الحساسية للمخاطر السوقية (S)، تشير النتائج إلى أن جميع المصارف الثلاثة قد حصلت على درجة التصنيف (1)، وهي أعلى درجة في سلم التقييم، ما يدل على كفاءة إدارتها للمخاطر السوقية، واتسامها بقدر عالٍ من التحوط والمرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية.

2.2.3 تقييم أداء المصارف التجارية عينة الدراسة باستخدام نموذج PATROL:

كما أشرنا سابقاً هناك منهجيتين للتقييم وفق نموذج PATROL هما: منهجية التصنيف ومنهجية الترجيح، وفيما يلي تقييم المصارف التجارية عينة الدراسة وفق المنهجيتين.

1.2.2.3 التقييم وفق منهجية التصنيف

وفق هذه المنهجية يتم تقييم المصارف من خلال تصنيف مؤشرات النموذج من خلال مقياس من (1 – 5)، حيث يشير التصنيف رقم (1) إلى المصرف الأفضل أداء بينما يشير التصنيف (5) إلى المصرف الأقل أداء خلال سنوات الدراسة، ومن ثم يتم أخذ المتوسط الحسابي للتصنيفات السنوية ويعتمد المتوسط لتصنيف المصارف بشكل عام. ويوضح الجدول التالي درجات تصنيف المصارف وفق مؤشرات النموذج

جدول (3–27)

درجات تصنيف ومكونات نموذج PATROL

مؤشرات PATROL		درجة التصنيف				
		1	2	3	4	5
كفاية رأس المال	PAT	أكبر من 15%	12–14.99%	8–11.99%	7–7.99%	أقل من 6.99
الربحية	R	أكبر من 1%	0.8–0.9%	0.35–0.7%	0.24–0.34%	أقل من 0.24%
مخاطر الائتمان	R–	أقل من 20%	21–34%	35–49%	50–75%	أكبر من 76%
التنظيم	O	أقل من 25%	26–30%	31–38%	39–45%	أكبر من 46%
السيولة	L	أقل من 55%	56–62%	63–68%	69–80%	أكبر من 81%

المصدر:(Khaled Hamed،2023p3005

1) تقييم الأداء وفق مؤشر كفاية رأس المال

كفاية رأس المال = حقوق المساهمين ÷ إجمالي الأصول

- **تحليل مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الجمهورية**

جدول (3–28)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
حقوق المساهمين	1,679,290,583	1,739,428,752	1,503,005,514	1,563,652,153	1,643,360,481
إجمالي الأصول	37,493,417,025	34,507,504,996	38,065,820,161	39,145,644,845	39,595,695,802
نسبة كفاية رأس المال	4.5%	5.0%	3.9%	4.0%	4.2%
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
متوسط النسبة	4.32%				
التصنيف الكلي	5				

تصنيف كفاية رأس المال لمصرف الجمهورية

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

نلاحظ من خلال الجدول (3–28) أن مصرف الجمهورية يعاني من انخفاض واضح في نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت النسبة بين 3.9% و5.0%، وبلغ المتوسط العام حوالي 4.32%. وهذه النسبة تُعد أقل بكثير من النسبة المطلوبة دوليًا، انخفاض هذه النسبة يشير إلى أن المصرف لا يحتفظ برأس مال كافٍ لتغطية حجم أصوله الكبير، مما يجعله معرضًا لمخاطر عالية في حال حدوث أزمات مالية أو خسائر مفاجئة.

- **تحليل كفاية رأس المال لمصرف التجاري الوطني**

الجدول (3–29)

تصنيف كفاية رأس المال التجاري الوطني

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
حقوق المساهمين	745,713,738	868,668,744	85,1995,763	852,049,410	85,2071,762
إجمالي الأصول	20,610,905,527	19,594,105,251	19,711,882,042	23,496,786,887	24,161,199,432
نسبة كفاية رأس المال	3.6%	4.4%	4.3%	3.6%	3.5%
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
متوسط النسبة	%3.88				
التصنيف الكلي	5				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

يتضح من بيانات الجدول (3–29) أن النسب المسجلة لكفاية رأس المال خلال فترة الدراسة منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة بالمستويات المطلوبة دوليًا، والتي لا يجب أن تقل عن 8% حسب تعليمات لجنة بازل. حيث تراوحت النسبة بين 3.5% و4.4%، بمتوسط عام لا يتجاوز 3.88%، ما يعكس ضعفًا في قدرة المصرف على تغطية حجم أصوله برأس مال كاف، ويجعله عرضة لمخاطر مالية وتنظيمية.

- **تحليل مؤشر كفاية رأس المال لمصرف الصحاري:**

الجدول (3–30)

تصنيف كفاية رأس المال للمصرف الصحاري

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
حقوق المساهمين	421,354,178	424,306,219	416,529,865	437,809,810	463,642,598
إجمالي الأصول	13,762,137,815	13,251,117,650	12,282,208,888	13,388,403,323	14,459,041,823
نسبة كفاية رأس المال	3.1%	3.2%	3.4%	3.3%	3.2%
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
متوسط النسبة	% 3.24				
التصنيف الكلي	5				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

تشير بيانات الجدول (3–30) إلى أن أداء مصرف الصحاري فيما يخص كفاية رأس المال يعاني من ضعف واضح خلال فترة الدراسة، حيث سجلت النسب أرقامًا منخفضة باستمرار، تراوحت بين 3.1% و3.4%، ويعكس هذا الأداء المحدود قدرة ضعيفة للمصرف في تغطية أصوله برأس مال كافٍ، مما يجعله في وضع مالي حرج من حيث الملاءة والاستقرار.

جدول رقم (3–31)

ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة حسب كفاية رأس المال

المصرف	المؤشر	التصنيف	الترتيب
الجمهورية	%4.32	5	1
التجاري الوطني	%3.91	5	2
الصحاري	%3.24	5	3

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

يبين الجدول رقم (3–31) الترتيب العام للمصارف التجارية عينة الدراسة استنادًا إلى مؤشر كفاية رأس المال، ويظهر بوضوح أن المصارف الثلاثة قد سجلت نسبًا دون الحد الأدنى المطلوب وفقًا لمعايير بازل III مما أدى إلى تصنيفها جميعًا في الدرجة الخامسة، وهي أدنى درجة في نموذج PATROL

2) تحليل مؤشر الربحية

نسبة العائد على الأصول ROA= صافي الربح ÷ إجمالي الأصول

- **تقييم الأداء وفق مؤشر الربحية (R1) لمصرف الجمهورية**

جدول (3–32)

تصنيف الربحية لمصرف التجاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح	60,370,906	601,38,169	29,514,691	60,646,639	79,708,327
إجمالي الأصول	37,493,417,025	34,507,504,996	38,065,820,161	39,145,644,845	39,595,695,802
نسبة الربحية	0.16%	0.17%	0.08%	0.15%	0.2%
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
متوسط النسبة	**0.15%**				
التصنيف الكلي	**5**				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3–32) نلاحظ أن مؤشر الربحية للمصرف كان ضعيفا خلال فترة الدراسة، حيث تراوح بين 0.08% في عام 2020 كأدنى مستوى، و0.20% في عام 2022 كأعلى مستوى، بمتوسط عام بلغ 0.15%. وتُعد هذه النسبة متدنية جدًا مقارنةً بالمعايير المصرفية المعتمدة.

- **تقييم الأداء وفق مؤشر الربحية لمصرف التجاري الوطني**

جدول (3–33)

تصنيف الربحية لمصرف التجاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح	121,731,442	122,955,006	21,597,383	53,648,000	22,351,000
إجمالي الأصول	20,610,905,527	19,594,105,251	19,711,882,042	23,496,786,887	24,161,199,432
نسبة الربحية	0.591%	0.628%	0.1%	0.228,3%	0.092,5%
التصنيف السنوي	3	3	5	5	5
متوسط النسبة	**0.266%**				
التصنيف الكلي	**4**				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3–33) تذبذب واضح في أداء مؤشر الربحية (R1) خلال فترة الدراسة فقد بدأ المصرف بنسبة ربحية جيدة نسبيًا في عامي 2018 و2019 بلغت 0.591% و0.628% على التوالي، وهو ما أهله للحصول على التصنيف السنوي (3) في هذين العامين، مما يدل على أداء متوسط مقبول، ثم شهدت الربحية تراجعًا كبيرًا في السنوات اللاحقة، حيث هبطت النسبة إلى 0.1% في عام 2020، ثم ارتفعت قليلاً إلى 0.2283% في عام 2021، لتعود وتنخفض مرة أخرى إلى 0.0925% في عام 2022.

- **تقييم الأداء وفق مؤشر الربحية لمصرف الصحاري**

جدول (3–34)

تصنيف الربحية لمصرف الصحاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
صافي الربح	14,966,972	2,952,041	7,776,354	21,279,945	25,832,788
إجمالي الأصول	13,762,137,815	13,251,117,650	12,282,208,888	13,388,403,323	14,459,041,823
نسبة الربحية	0.1%	0.022%	0.1%	0.2%	0.2%
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
متوسط النسبة	**%0.124**				
التصنيف الكلي	**5**				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

تشير بيانات الجدول رقم (3–34) إلى ضعف واضح ومستمر في أداء مؤشر الربحية (R1) خلال فترة الدراسة، فقد تراوحت نسبة الربحية بين 0.022% و0.2%، وهي نسب منخفضة جدًا، وعلى الرغم من التحسن النسبي في عامي 2021 و2022، حيث بلغت النسبة 0.2%، إلا أن هذا الارتفاع البسيط لم يكن كافيًا لتعويض تدني الأداء في السنوات السابقة، خاصة عام 2019 الذي سجل فيه المصرف أدنى نسبة ربحية بلغت 0.022%.

وبالرغم من أن المصرف حقق أرباحًا إيجابية في جميع السنوات، إلا أن هذه الأرباح كانت متواضعة مقارنة بحجم أصوله، الذي تراوح بين 12 و14 مليار دينار خلال الفترة، مما يدل على ضعف في قدرة المصرف على توليد أرباح من أصوله، ونلاحظ أن التصنيف السنوي ظل ثابتًا عند المستوى الأدنى "5" في جميع السنوات الخمس، ما يعكس استمرار المصرف في تسجيل نسب ربحية دون المستوى المطلوب، دون وجود تحسن جوهري في الأداء رغم التغيرات الطفيفة التي طرأت على صافي الربح.

ووفقًا للبيانات المتاحة، فإن التصنيف الكلي للمصرف في مؤشر الربحية هو "5"، وهو ما يعكس ضعفًا واضحًا في الأداء المالي لديه.

جدول (3–35)

ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة حسب مؤشر الربحية

المصرف	المؤشر	التصنيف	الترتيب
التجاري الوطني	%0.266	4	1
الجمهورية	%0.15	5	2
الصحاري	%0.124	5	3

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

يوضح الجدول رقم (3–35) ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة حسب مؤشر الربحية (R1) وجود تفاوتًا ملحوظًا بين المصارف الثلاثة خلال فترة الدراسة، إذ جاء مصرف التجاري الوطني في المرتبة الأولى بمعدل ربحية بلغ 0.266% وتصنيف كلي (4)، مما يشير إلى أداء متوسط نسبيًا مقارنة ببقية المصارف، ورغم انخفاض أرباحه في بعض السنوات، إلا أنه حافظ على مستويات مقبولة نسبيًا في عامي 2018 و2019، وهو ما ساهم في رفع المتوسط العام.

ثم حلّ مصرف الجمهورية في المرتبة الثانية مسجلا معدل ربحية متوسطًا قدره 0.15%، إلا أنه استقر على تصنيف كلي (5) طوال سنوات الدراسة، وعدم تحقيقه لأي تقدم ملحوظ في الأداء الربحي، يشير ذلك إلى وجود ضعف هيكلي في قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى أرباح فعلية، رغم حجم أصوله الكبير.

أما مصرف الصحاري، فقد جاء في المرتبة الثالثة بمعدل ربحية منخفض بلغ 0.124% وتصنيف كلي (5)، رغم تسجيله لنسب أفضل قليلًا من مصرف الجمهورية في بعض السنوات.

بوجه عام، تُظهر هذه النتائج أن جميع المصارف عينة الدراسة تعاني من ضعف في مؤشرات الربحية، الأمر الذي يتطلب تطوير السياسات التشغيلية والاستثمارية، وتحسين كفاءة إدارة الموارد، بما يعزز من قدرتها على توليد أرباح تتناسب مع حجم أصولها، ويُمكّنها من تحقيق مراكز تنافسية أكثر استقرارا.

3) تحليل مخاطر الائتمان (R2)

مخاطر الائتمان = مخصص د. م فيها ÷ اجمالي القروض الممنوحة

1–تحليل مخاطر الائتمان (R2) لمصرف الجمهورية

جدول (3–36)

نسبة مخاطر الائتمان لمصرف الجمهورية

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
مخصص د.م فيها	929,149,662	954,149,662	956,389,154	996,348,979	1,061,893,522
اجمالي القروض الممنوحة	7,169,304,333	7,038,734,094	7,491,396,903	7,970,439,646	8,867,412,647
النسبة	13.0%	13.6%	12.8%	12.5%	12.0%
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	**12.78%**				
التصنيف الكلي	1				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

يبين الجدول رقم (3–36) أن مصرف الجمهورية حافظ على استقرار نسبي في نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض الممنوحة، حيث تراوحت النسبة بين (12.0%) و(13.6%) خلال فترة الدراسة، على الرغم من التذبذب الطفيف في النسبة من عام إلى آخر، إلا أن الاتجاه العام يشير إلى انخفاض تدريجي في نسبة مخصص الديون إلى إجمالي القروض، من 13.6% عام 2019 إلى 12.0% عام 2022.

من خلال مقارنة متوسط نسبة المخاطر (12.78%) مع الحدود الرقابية المعيارية المعتمدة دوليًا، يمكن اعتبار هذا المستوى ضمن الحدود الآمنة نسبيًا، خاصة في ظل استقرار التصنيف السنوي والكلي عند (1)، وهو ما يدل على مستوى مخاطرة منخفض من وجهة نظر رقابية.

تشير البيانات إلى أن مصرف الجمهورية حافظ على مستوى مستقر ومنخفض نسبيًا من مخاطر الائتمان خلال الفترة 2018–2022، مع تصنيف سنوي وكلي ممتاز (1). ويعكس ذلك قدرة المصرف على إدارة المخاطر بكفاءة وفقًا لمعايير الحوكمة المالية، وهو ما يعزز من الثقة في سلامة مركزه المالي.

- **تقييم الأداء وفق مؤشر مخاطر الائتمان (R2) لمصرف التجاري الوطني**

جدول (3–37)

نسبة مخاطر الائتمان لمصرف التجاري الوطني

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
مخصص د. م فيها	446,265,646	751,431,230	756,000,501	990,289,228	1,026,839,792
اجمالي القروض الممنوحة	3,193,343,411	2,523,350,999	2,369,067,624	2,686,901,991	1,942,539,294
النسبة	14.0%	29.8%	31.9%	36.9%	52.9%
التصنيف السنوي	1	2	1	3	4

متوسط النسبة	33.10%
التصنيف الكلي	2

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3-37) نلاحظ وجود تذبذب واضح وارتفاع تدريجي في مستويات المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية خلال فترة الدراسة ففي عام 2018، بلغت نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض نحو 14.0%، وهي نسبة تُعد ضمن الحدود المقبولة نسبيًا، غير أن هذه النسبة شهدت تصاعدًا كبيرًا في الأعوام اللاحقة، إذ ارتفعت إلى 29.8% في 2019، ثم إلى 31.9% في 2020، وصولًا إلى 36.9% في 2021، حتى بلغت ذروتها في عام 2022 بنسبة 52.9%.

- **تقييم الأداء وفق مؤشر مخاطر الائتمان (R2) لمصرف الصحاري**

جدول (3-38)

نسبة مخاطر الائتمان لمصرف الصحاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
مخصص د.م فيها	695,233,692	703,233,692	680,071,547	726,890,966	729,951,328
اجمالي القروض الممنوحة	5,364,552,716	4,494,183,624	4,273,285,375	6,199,603,932	5,400,007,155
النسبة	12.9%	15.6%	15.9%	11.7%	13.5%
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	13.92%				
التصنيف الكلي	1				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال بيانات الجدول رقم (3-38) نلاحظ أن المصرف حافظ على مستويات منخفضة نسبيًا من مخاطر الائتمان، إذ تراوحت نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض الممنوحة بين 11.7% و15.9%، وهي نسب تُعد مقبولة ضمن المعايير المصرفية، ويُلاحظ كذلك أن التصنيف السنوي للمصرف ظل ثابتًا عند المستوى (1) طوال فترة الدراسة، الأمر الذي يعكس جودة عالية في إدارة الائتمان، واستقرارًا في الأداء من وجهة نظر رقابية. كما أن التصنيف الكلي للمصرف جاء أيضًا في المستوى (1)، مما يؤكد التزام المصرف بالمعايير المهنية والإجرائية لإدارة مخاطر القروض والديون المشكوك في تحصيلها.

جدول (3-39)

ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة حسب مؤشر مخاطر الائتمان

المصرف	متوسط المؤشر	التصنيف	الترتيب
الجمهورية	%12.78	1	1
الصحاري	%13.92	1	2
التجاري الوطني	%33.10	2	3

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

يتضح من خلال جدول ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة حسب مؤشر مخاطر الائتمان، أن هناك تفاوتًا ملحوظًا في مستويات المخاطر الائتمانية بين المصارف الثلاثة محل الدراسة، فقد جاء مصرف الجمهورية في المرتبة الأولى بأدنى متوسط لمخاطر الائتمان (12.78%) وتصنيف كلي ممتاز (1)، استراتيجية فعّالة في التقييم والمتابعة الائتمانية، مكّنت المصرف من الحفاظ على استقرار نسب المخاطر رغم الزيادة التدريجية في حجم القروض الممنوحة خلال سنوات الدراسة. أما مصرف الصحاري، فقد احتل المرتبة الثانية بمتوسط نسبة بلغ (13.92%)، وهي نسبة قريبة من نظيرتها في مصرف الجمهورية، كما حافظ بدوره على التصنيف الكلي (1) طوال فترة الدراسة، مما يدل على مستوى عالٍ من الاستقرار في الأداء الائتماني.

4) تحليل مؤشر التنظيم (O)

يعد التنظيم أحد الركائز الأساسية لقياس قوة ومتانة المصرف، وإن نجاح أو فشل المصرف يرجع في الأساس إلى هيكل مجلس إدارته، حيث يجب أن تكون إدارته العليا ذو كفاءة وخبرة ونزاهة، وذلك لضمان الممارسات السليمة لأنشطة المصرف بما يتوافق مع القوانين واللوائح الصادرة عن المصرف المركزي، ويتم حسابها وفق المعادلة الأتية: (أبو خريص، ص303) (صاليحة، محمد،2021، ص169)

التنظيم = إجمالي المصاريف التشغيلية ÷ إجمالي الإيرادات التشغيلية

- **تقييم الأداء وفق مؤشر التنظيم لمصرف الجمهورية**

جدول (3-40)

نسبة التنظيم لمصرف الجمهورية

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
اجمالي المصاريف	278,202,521	308,656,729	346,567,519	383,817,467	43,9216,226
اجمالي الإيرادات	488,168,638	444,106,816	416,782,878	536,418,936	574,934,026
النسبة	57.0%	69.501%	83.2%	71.6%	76.4%
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
متوسط النسبة	**% 71.54**				
التصنيف الكلي	**5**				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

نلاحظ من الجدول رقم (3–40) أن نسبة التنظيم قد شهدت تذبذبًا تصاعديًا خلال فترة الدراسة، إذ بلغت 57.0% في عام 2018، ثم ارتفعت بشـــكل ملحوظ إلى 83.2% في عام 2020، قبل أن تنخفض نســـبيًا إلى 71.6% و76.4% في العامين التاليين، وقد بلغ متوسط النسبة خلال فترة الدراسة 71.54%، وهي نسبة مرتفعة تُشير إلى أن المصاريف تستنزف جزءًا كبيرًا من الإيرادات.

- **تقييم الأداء وفق مؤشر التنظيم لمصرف التجاري**

جدول (3–41)

نسبة التنظيم لمصرف التجاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
اجمالي المصاريف	200,958,219	234,230,823	220,895,122	377,626,984	470,907,539
اجمالي الإيرادات	466,302,732	449,695,062	273,091,894	669,410,385	562,080,376
النسبة	43.1%	52.1%	80.9%	56.4%	83.8%
التصنيف السنوي	4	5	5	5	5
متوسط النسبة	% 63.3				
التصنيف الكلي	5				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

- **تقييم الأداء وفق مؤشر التنظيم لمصرف الصحاري**

جدول (3–42) نسبة التنظيم لمصرف الصحاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
اجمالي المصاريف	200,557,878	107,494,401	104,280,441	163,926,795	193,191,849
اجمالي الإيرادات	219,929,726	115,079,715	101,067,424	190,501,563	224,356,036
النسبة	91.2%	93.409%	103.2%	86.1%	86.1%
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
متوسط النسبة	% 92				
التصنيف الكلي	5				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

جدول (3–43)

المصارف التجارية عينة الدراسة حسب مؤشر التنظيم

المصرف	متوسط المؤشر	التصنيف	الترتيب
التجاري الوطني	%63.3	5	1
الجمهورية	%71.54	5	2
الصحاري	%92	5	3

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

5) تحليل مؤشر السيولة

نسبة السيولة = إجمالي القروض ÷ إجمالي الودائع

- **تقييم الأداء وفق مؤشر السيولة لمصرف الجمهورية**

جدول (3-44)

تصنيف السيولة لمصرف الجمهورية

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي القروض	7,169,304,333	7,038,734,094	7,491,396,903	7,970,439,646	886,7412,647
إجمالي الودائع	24,559,998,729	23,979,427,578	28,612,089,261	24,757,267,778	2,686,3922,156
نسبة السيولة	29.2%	29.4%	26.2%	32.2%	33.0%
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	% 30				
التصنيف الكلي	1				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3-44) نلاحظ أن مصرف الجمهورية حافظ على نسبة سيولة جيدة خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت النسبة بين 26.2% كأدنى مستوى في عام 2020، و33.0% كأعلى مستوى في عام 2022، بمتوسط عام بلغ 30%، وهو ما يعكس قدرة مستقرة على تغطية التزاماته الائتمانية مقابل الودائع المتاحة.

- **تقييم الأداء وفق مؤشر السيولة لمصرف التجاري**

جدول (3-45)

تصنيف السيولة لمصرف التجاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي القروض	3,193,343,411	2,523,350,999	2,369,067,624	2,686,901,991	1,942,539,294
إجمالي الودائع	16,936,996,751	15,751,267,246	16,252,690,934	14,052,711,766	15,442,561,460
نسبة السيولة	19%	16%	15%	19%	13%
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	% 16				
التصنيف العام	1				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3-45) نلاحظ أن المصرف قد حافظ على نسب سيولة تراوحت بين 13% و19%، بمتوسط عام بلغ نحو 16%، وهي نسبة تُعد منخفضة مقارنة بالمعايير المصرفية الدولية، التي غالبًا ما تُوصي بألا تقل نسبة السيولة عن 20% لضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الفورية.

ويُلاحظ أن أدنى نسبة سُجلت في عام 2022، حيث بلغت 13%، وهو مستوى قد يُعرض المصرف لمخاطر عالية إذا لم تتوفر تغطية كافية للالتزامات قصيرة الأجل، كما أن استمرار النسبة عند حدود متدنية خلال السنوات الأخرى يعكس محدودية في تنمية الودائع أو توسعًا غير متوازن في منح الائتمان دون أن يقابله نمو مماثل في الموارد المالية السائلة.

- **تقييم الأداء وفق مؤشر السيولة لمصرف الصحاري**

جدول (3-46)

تصنيف السيولة لمصرف الصحاري

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي القروض	2,148,644,284	2,246,469,382	2,133,816,504	2,581,676,665	3,109,501,862
إجمالي الودائع	7,976,230,921	8,332,627,807	7,592,393,648	6,750,989,581	8,595,392,070
نسبة السيولة	26.9%	27.0%	28.1%	38.2%	36.2%
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
متوسط النسبة	% 31				
التصنيف العام	1				

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3-46) نلاحظ أن مصرف الصحاري حافظ على نسبة سيولة جيدة خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت نسبة السيولة بين 26.9% في عام 2018 وبلغت أعلى قيمة عند 38.2% في عام 2021، بمتوسط عام قدره 31%. وتعكس هذه النسبة توازنًا نسبيًا بين توظيف الأموال في الإقراض والاحتفاظ بمستوى آمن من السيولة، كما يُلاحظ أن المصرف حافظ على التصنيف السنوي في الدرجة الأولى دون انقطاع خلال فترة الدراسة، وهو ما يُظهر ثباتًا في سياسة إدارة السيولة ونجاحًا في الحفاظ على مستوى متوازن من الائتمان مقابل الودائع، وكذلك على التصنيف الكلي (1)، مما يدل على كفاءة المصرف في إدارة السيولة، وتحقيق التوازن بين منح القروض والاحتفاظ بقدر كافٍ من الأصول السائلة لتلبية الالتزامات قصيرة الأجل.

جدول رقم (3-47)

ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة حسب مؤشر السيولة

المصرف	متوسط المؤشر	التصنيف	الترتيب
الصحاري	%31	1	1
الجمهورية	%30	1	2
التجاري الوطني	%16	1	3

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

يوضح جدول رقم (3-47) ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة وفقًا لمؤشر السيولة، حيث جاء مصرف الصحاري في المرتبة الأولى بمعدل سيولة بلغ 31%، مما يعكس تمتع المصرف بملاءة مالية جيدة وسيولة قوية، يليه مصرف الجمهورية بنسبة متقاربة تبلغ 30%، حيث يظهر كذلك قدرة جيدة على إدارة السيولة بشكل مستقر، أما مصرف التجاري الوطني فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة 16%، وهي نسبة أقل من المصرفين الآخرين، لكنها تبقى ضمن التصنيف الأول مما يشير إلى سيولة كافية ومستقرة.

2.2.2.3 التقييم وفق منهجية الترجيح

حيث يتم في هذه الطريقة ترجيح كل مكون من مكونات نموذج PATROL بأوزان نســـبية ترجيحية وهي كالتالي: (كفاية رأس المال 25%، الربحية 25%، السيولة 25%، مخاطر الائتمان 15%، التنظيم 10%) وذلك وفقا للمعادلة الأتية:

$$P= (PAT * \%25) + (R1 * \%25) + (-R2 * \%15) +(O * \%10) + (L * \%25)$$

1. تقييم أداء مصرف الجمهورية خلال فترة الدراسة:

(3-48)

نتائج تقييم مصرف الجمهورية وفق منهجية الترجيح

السنة / المؤشر	كفاية رأس المال PAT	الربحية R1	مخاطر الائتمان R2	التنظيم O	السيولة L	PATROL	التسلسل
2018	1.125	0.04	−1.95	5.7	7.3	%12.215	5
2019	1.25	0.0425	−2.04	6.9501	7.35	%13.5526	4
2020	0.975	0.02	−1.92	8.32	6.55	%13.945	3
2021	1	0.0375	−1.875	7.16	8.05	%14.3725	2
2022	1.05	0.05	−1.8	7.64	8.25	%15.19	1

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

بالنظر إلى الجدول رقم (3-48) نلاحظ حدوث تحســنًا تدريجيًا في مســتوى الأداء العام لمصــرف الجمهورية خلال فترة الدراسة، حيث تشير نتائج المؤشر المركب إلى أن المصرف تمكن من تحقيق تطور ملحوظ خلال هذه السنوات، إذ ارتفع تقييمه العام من 12.215% في عام 2018 إلى 15.19% في عام 2022، محققًا بذلك تحســنًا ســنويًا متواصــلًا، وقد احتل المرتبة الأولى في الترتيب خلال السنة الأخيرة من فترة التقييم.

2. تقييم أداء مصرف التجاري الوطني خلال فترة الدراسة:

(3-49)

نتائج تقييم مصرف التجاري الوطني وفق منهجية الترجيح

السنة / المؤشر	كفاية رأس المال PAT	الربحية R1	مخاطر الائتمان R2	التنظيم O	السيولة L	PATROL	التسلسل
2018	0.9	0.14775	−2.1	6.57	4.75	%10.26775	1
2019	1.1	0.157	−4.47	6.4023	4	%7.1893	4
2020	1.075	0.025	−4.785	8.96	3.75	%9.025	3
2021	0.9	0.0570	−5.535	10	4.75	%10.172	2
2022	0.875	0.0231	−7.935	10	3.25	%6.2131	5

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (3–49) نلاحظ وجود تذبذب في أداء المصـرف خلال فترة الدراسـة، حيث أظهرت النتائج تراجعًا تدريجيًا في الأداء العام للمصـــرف، إذ انخفض المؤشـــر المركب من 10.26775% في عام 2018 إلى 6.2131% في عام 2022، وهو ما انعكس في تراجع ترتيب المصـــرف من المركز الأول إلى المرتبة الأخيرة خلال فترة التقييم.

3. تقييم أداء مصرف الصحاري خلال فترة الدراسة:

(3–50)

نتائج تقييم مصرف الصحاري وفق منهجية الترجيح

السنة / المؤشر	كفاية رأس المال PAT	الربحية R1	مخاطر الائتمان R2	التنظيم O	السيولة L	PATROL	التسلسل
2018	0.8	0.04	−1.935	9.12	6.725	%14.75	4
2019	0.85	0.0425	−2.34	9.3409	6.75	%14.6434	5
2020	0.825	0.02	−2.385	10.32	7.025	%15.805	3
2021	0.8	0.0375	−1.755	8.61	9.55	%17.2425	1
2022	0.8025	0.05	−2.025	8.61	9.05	%16.4875	2

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3–50) نلاحظ أن مصرف الصحاري شهد تطورًا ملحوظًا في أدائه العام خلال فترة الدراسة، حيث تشير البيانات إلى تحسن تدريجي في أداء المصرف، حيث ارتفع المؤشر العام خلال هذه الفترة ليبلغ أعلى قيمة له في عام 2021، وهو ما تَمثّل في حصـول المصـرف على المركز الأول ضـمن الترتيب العام لتلك السـنة، مما يعكس نجاحًا في تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب التشغيلية والمالية.

1.3 اختيار وتحليل فرضيات الدراسة.

بعد التطرق إلى الجانب الوصفي والتحليلي والذي تطرقنا فيه إلى توضيح مفهوم نموذج CAMELS ونموذج PATROL وبيان طرق حساب مؤشراتهم، وتطبيقهم على المصارف الليبية عينة الدراسة، نتطرق في هذا الجانب إلى اختبار وتحليل فرضيات الدراسة على النجو التالي:

الفرضية الأولى: يمكن تقييم المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة وترتيبها تنازلياً حسب الأداء بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات نموذج CAMELS

من خلال تحليل مؤشرات نموذج CAMELS للمصارف التجارية عينة الدراسة تم التوصل إلى الجدول التالي والذي يبين تصنيف المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS

التصنيف العام للمصارف التجارية عينة الدراسة وفق نموذج CAMELS

جدول رقم (3-51)

التصنيف العام للمصارف التجارية عينة الدراسة وفق نموذج CAMELS

البيان	C	A	M	E	L	S	المتوسط	الدرجة	التصنيف
الجمهورية	4	4	5	5	1	1	3.3	3	معقول (جيد)
التجاري الوطني	4	4	5	3	1	1	3	3	معقول (جيد)
الصحاري	4	5	5	5	1	1	3.5	4	هامشي (محدود)

المصدر: إعداد الباحتتان

يوضح الجدول (3-51) نتائج التقييم العام للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة (مصرف الجمهورية، التجاري الوطني، مصرف الصحاري) وفقًا لمؤشرات نموذج CAMELS، وهو من أكثر النماذج اعتمادًا لتقييم أداء المؤسسات المصرفية على المستوى الدولي، وذلك لشموليته في تحليل الجوانب الرئيسية الستة التي تؤثر في سلامة واستقرار المصارف، وهي: كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، كفاءة الإدارة (M)، الربحية (E)، السيولة (L)، والحساسية للمخاطر السوقية (S).

حيث تشير النتائج إلى أن مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني قد حصلا على تصنيف "جيد" بمتوسطات بلغت 3.3 و3.0 على التوالي، وهو ما يعكس أداءً مقبولًا نسبيًا من الناحية التشغيلية والمالية. ويُلاحظ أن المؤشرين الأقوى لدى هذين المصرفين هما السيولة (L) والحساسية (S)، حيث سجلا فيهما درجة (1)، وهي أعلى درجات التصنيف الإيجابي، ما يدل على قدرة المصرفين على إدارة مخاطر السوق والاحتفاظ بمستوى جيد من الأصول السائلة.

من جهة أخرى، يُظهر مصرف الصحاري نتيجة أقل جودة نسبيًا، حيث حصل على تصنيف "هامشي" بدرجة إجمالية قدرها (4). ويُعزى هذا التصنيف إلى ارتفاع درجات المخاطر في مؤشري جودة الأصول (A) والربحية (E)، إذ تشير البيانات إلى أن المصرف يعاني من انخفاض كفاءة في إدارة أصوله وقدرته على توليد العوائد. ورغم تميزه بمستويات مرتفعة من السيولة وانخفاض تعرضه للمخاطر السوقية، إلا أن التحديات في الجوانب التشغيلية الأخرى أثرت سلبًا على أدائه العام.

تعكس النتائج تفاوتًا في أداء المصارف الثلاثة، حيث يمكن القول إن مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني يحتفظان بمستوى أداء مقبول يدعم استقرارهما التشغيلي، بينما يُعد وضع مصرف الصحاري أكثر هشاشة، ويستدعي تدخلاً رقابيًا واستراتيجيًا عاجلًا لمعالجة مكامن الخلل في الربحية وجودة الأصول، وتحسين الكفاءة الإدارية.

من خلال ما سبق يتضح أنه بإمكاننا الاعتماد على نموذج CAMELS في ترتيب أداء المصارف التجارية ترتيبا تنازليا.

الفرضية الثانية: يمكن تقييم المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة وترتيبها تنازلياً حسب الأداء بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات نموذج PATROL

من خلال تحليل مؤشرات نموذج PATROL للمصارف التجارية عينة الدراسة تم التوصل إلى الجدول التالي والذي يبين تصنيف المصارف التجارية وفق نموذج PATROL

الجدول (3-52)

التصنيف العام للمصارف التجارية عينة الدراسة وفق نموذج PATROL

البيان	PAT	R1	R2	O	L	المتوسط	الدرجة	التصنيف
الجمهورية	5	5	1	5	1	3.4	3	معقول (جيد)
التجاري الوطني	5	3	2	5	1	3.2	3	معقول (جيد)
الصحاري	5	5	1	5	1	3.4	3	معقول (جيد)

المصدر: إعداد الباحتتان استنادا إلى القوائم المالية

من خلال الجدول رقم (3-52) الذي يعكس المتوسط الحسابي لدرجات تصنيف المصارف التجارية الثلاثة وفق نموذج PATROL نلاحظ أداءً متقاربا بينها، حيث حصلت على متوسط درجات يتراوح بين 3.2و3.4، ما أدى إلى تصنيفها جميعاً ضمن الفئة "معقول (جيد)

وقد سجلت جميع المصارف درجة (5) في مؤشري الربحية (PAT) والكفاءة التشغيلية(O) ، ما يدل على وجود قصور واضح في الأداء الربحي والكفاءة التشغيلية، الأمر الذي قد يُعزى إلى ضعف العوائد أو ارتفاع التكاليف التشغيلية مقارنة بالمستوى المستهدف، أما فيما يتعلق بالمخاطر، فقد تفاوت الأداء بين المصارف، حيث حصل التجاري الوطني على درجتي (3) و(2) في R1 و R2على التوالي، وهو ما يعكس مستوى مقبولًا من إدارة المخاطر مقارنة بالمصرفين الآخرين اللذين سجلا درجات أعلى (أي أداء أضعف).

في المقابل، جاء أداء المصارف في مؤشر السيولة (L) جيدًا نسبيًا، إذ سجلت جميعها الدرجة (1)، مما يشير إلى قدرة جيدة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل، ويعد ذلك من أبرز نقاط القوة في أداء هذه المصارف.

من خلال التحليل السابق يتبين أنه بالإمكان الاعتماد على نموذج PATROL في ترتيب أداء المصارف التجارية ترتيبا تنازليا.

الفرضية الثالثة: لا يوجد تباين واختلاف في أداء المصارف التجارية عينة الدراسة نتيجةً لتباين واختلاف النماذج المستخدمة في التقييم.

من أجل التحقق من صحة هذه الفرضية سيتم عرض الجدول التالي والذي يحتوي على مقارنة تحليلية بين تصنيفات المصارف التجارية عينة الدراسة وفق نموذج **CAMELS& PATROL**وذلك استنادا لمخرجات الجدولين السابقين

الجدول (3-53)

مقارنة تحليلية بين تصنيفات المصارف التجارية عينة الدراسة وفق نموذجي التقييم PATROL وCAMELS

المصرف	الدرجة (PATROL)	التصنيف وفق PATROL	الدرجة (CAMELS)	التصنيف وفق CAMELS	الملاحظة
الجمهورية	3	معقول (جيد)	3	جيد	تطابق في التصنيف
التجاري الوطني	3	معقول (جيد)	3	جيد	تطابق في التصنيف
الصحاري	3	معقول (جيد)	4	هامشي	اختلاف في التصنيف

المصدر: من اعداد الباحتتان

1. **مصرف الجمهورية:**

حصل على درجة 3 في كلا النموذجين

التصنيف في كليهما هو جيد أو معقول.

يعكس ذلك توافقاً عاماً بين المؤشرين حول الأداء الإيجابي للمصرف.

2. مصرف التجاري الوطني:

حصل على درجة 3 في كلا النموذجين.

التصنيف متطابق (جيد).

ما يدل على توافق في التقييمين المالي والرقابي.

3. مصرف الصحاري:

حصل على درجة 3 في PATROL مع تصنيف معقول (جيد).

بينما حصل على درجة 4 في CAMELS وتصنيف هامشي.

يتبين من نتائج التقييم وفق نموذجي PATROL وCAMELS وجود درجة عالية من التوافق في التصنيف العام للمصارف التجارية عينة الدراسة، لا سيما في حالة مصرف الجمهورية ومصرف التجاري الوطني، حيث أظهرت النتائج توافقا في التصنيفات النهائية (جيد/معقول)، بما يعكس انسجامًا في مؤشرات الأداء بين الجوانب الرقابية والاشرافية من جهة، والمالية والمحاسبية من جهة أخرى.

أما بالنسبة لمصرف الصحاري، فقد برز اختلاف محدود في التصنيف بين النموذجين، إذ تم تصنيفه "معقول" وفق PATROL مقابل "هامشي" في CAMELS، ويعزى هذا التباين إلى اختلاف طبيعة المؤشرات المستخدمة في كل نموذج؛ فبينما يركز نموذج CAMELS بشكل أعمق على الجوانب المالية والمخاطر والربحية، يُعنى نموذج PATROL بمؤشرات تتعلق بالرقابة والامتثال والحوكمة.

الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المصارف التجارية لعينة الدراسة تعزى لاختلاف نماذج التقييم

لكي نستطيع معرفة ما إذا كان هناك فروق بين أداء المصارف التجارية (الجمهورية، التجاري، الصحاري) تعزى إلى اختلاف نماذج التقييم، علينا باختبار التوزيع الطبيعي للبيانات لتحديد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ومن ثم اختيار الاختبار الاحصائي المناسب لها، أما اختبار معلمي إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا معلمي إذا كانت لا تتبع التوزيع الطبيعي

<u>اختبار التوزيع الطبيعي</u>

قامت الباحتتان لفحص توزيع البيانات باستخدام اختبار شابيرو ويلك وذلك لصغر حجم العينة والبيانات كالتالي:

جدول (3-54)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي حسب اختبار شابيروويلك

النموذج	قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة
CAMELS	0.967	3	0.649
PATROL	0.991	3	0.824

يتبين من الجدول (3–54) إن مستوى الدلالة لبيانات كلا من النموذجين أكبر من مستوى الدلالة المعتمد للدراسة (0.05) مما يشير على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يتم استخدام اختبار معلمي لاختبار الفرضية.

لاختبار الفرضية يتم صياغتها احصائيا كالتالي:

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المصارف تعزى لاختلاف نماذج التقييم.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المصارف تعزى لاختلاف نماذج التقييم.

حيث أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب اختبار شابيروويلك، سيتم اختبار معلمي وهو اختبار T للعينات المستقلة لاختبار ما إذا كان يوجد فروق ام لا وأيضا التعرف على تجانس التباين للبيانات حسب اختبار levene، فكانت النتائج كالتالي

الجدول (3–55)

نتائج اختبار T

المؤشر	القيمة
اختبار تجانس التباين (levene)	
قيمة f	6.026
قيمة مستوى الدلالة sig	0.070
اختبار T للفروق بين المتوسطات	
قيمة Tالمحسوبة	0.520
درجات الحرية (df)	4
مستوى الدلالة (sig)	0.631
متوسط الفرق	0.91
خطأ الفرق المعياري	1.750
فاصل الثقة	_(–3.95001، 5.77001)

من خلال الجدول (3–55) نلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (06.026) وقيمة مستوى الدلالة (sig) بلغت (0.070) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يشير إلى أن البيانات متجانسة حسب اختبار levene. ونلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (sig) بلغت (0.631) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يعنى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أداء المصارف وفقا للنماذج المستخدمة وان متوسط الفرق (0.91) ليس كبيرا كما أن فاصل الثقة 95% للفرق بين المتوسطين (–3.95001، 5.77001) يحتوي على الصفر مما يعزز عدم وجود فرق حقيقي بين المجموعتين.

وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق بين متوسطات أداء المصارف تعزى لاختلاف نماذج التقييم.

النتائج والتوصيات

استهدفت هذه الدراسة بيان مدى التوافق بين نتائج نموذج CAMELS ونموذج PATROL في توقعاتهم لتقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري)، وبالتالي ترتيب

المصارف عينة الدراسة ترتيبا تنازليا بالاعتماد على نتائج تحليل مؤشرات النماذج، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1- المصارف التجارية الليبية الثلاثة تتمتع بمؤشر سيولة جيد، بينما تعاني من ضعف الربحية.

2- يبرز نظام CAMELS قدرته وكفاءته العالية في تقييم أداء المصارف من جميع الجوانب، حيث أظهر النظام إمكانية تحديد نقاط القوة بدقة، إلى جانب كشف مواطن الضعف والخلل في بعض المؤشرات الأساسية وإمكانية الاعتماد عليه في ترتيب المصارف ترتيبا تنازليا من حيث الأداء

3- أظهرت النتائج أن نموذج PATROL من النماذج الشاملة والفعّالة في تقييم أداء المصارف، حيث يتميّز بتضمينه مجموعة من المؤشرات التنظيمية والتشغيلية التي تُمكِّن من تقديم تحليل دقيق ومتكامل لجوانب القوة والضعف في أداء المصارف وترتيبها ترتيبا تنازليا.

4- وجود درجة عالية من التوافق في التصنيف العام للمصارف التجارية عينة الدراسة وفق نموذجي PATROL وCAMELS بما يعكس انسجامًا في مؤشرات الأداء بين الجوانب الرقابية والاشرافية من جهة، والمالية والمحاسبية من جهة أخرى.

5- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء المصارف التجارية لعينة الدراسة تعزى لاختلاف نماذج التقييم

التوصيات

1- تطوير آليات إدارة الأصول لتحقيق أفضل عائد ممكن من السيولة المتوفرة، وتحسين كفاءة الاستثمار في القروض وتقليل نسب التعثر لتحقيق نمو مستدام في الأرباح.

2- اعتماد نموذج CAMELS كأداة دورية للتقييم الداخلي داخل المصارف.

3- استخدام نموذج PATROL لتقييم جاهزية المصارف للامتثال الرقابي وتحسين الحوكمة المؤسسية

4- تعزيز التكامل بين الجوانب المالية (CAMELS) والتنظيمية (PATROL) في عمليات التقييم، لضمان شمولية النظرة وتحقيق التوازن بين الامتثال والكفاءة.

5- الاستفادة من نتائج التقييم في دعم اتخاذ القرار الاستراتيجي لدى المصارف والجهات الرقابية، وتوجيه السياسات نحو معالجة جوانب الضعف وتحسين الأداء العام.

المراجع

أولا: الكتب

1. الحنطي، هناء محمد هلال، وملاحيم، ساري سليمان محمد، "**تسعير المرابحة في المصارف الاسلامية**"، دار النفاس، الأردن,2016, ص287.
2. عبادة، إبراهيم عبد الحليم، "**مؤشرات الأداء المالي في البنوك الاسلامية**", دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص160-161
3. قندوز، عبد الكريم، (2018). **التحوط وإدارة المخاطر مدخل مالي**، داراِي-كتب، بريطانيا، ص213.
4. يوسف، مصطفى، (2016) **إدارة الأداء**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، ص16.

ثانيا: الرسائل العلمية:

1. البزوني، سجاد جواد كاظم (2023). تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية باستخدام نموذج Banko meter، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

2.بو خريص، الأمين (2016)،"تأثير مخاطر السـيولة على الأداء المالي: دراسـة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة.
3.سـلمان، رنيم أحمد، (2020). تحليل مؤشـرات السـيولة في المصـارف السـورية (مقارنة بين المصـرف الإسـلامي والمصرف التقليدي، **رسالة علمية غير منشورة**، جامعة الشام الخاصة.

4. الطائي، زينة ضياء الدين، (2019). تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج PATROL، دراسة حالة تحليلية مقارنة لعينة من المصـارف الإسـلامية في بلدان عربية مختارة للفترة 2011–2017، مذكرة نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، العراق، ص59–60.
5. هدوقة، حسـيبة، (2018). كفاءة أنظمة الإنذار المبكر المسـتخدمة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصـرفية، دراسـة مقارنة بين الأنظمة الجزائرية والأنظمة العالمية، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد بو مضياف، الجزائر.

6. ثالثا: المجلات العلمية

1. أبو خريص، ميلود، المحروق، عبد المنعم، (2019). أثر مؤشـرات نموذج التقييم المصـرفي الأمريكي CAMELS على المخاطر المصـرفية بالتطبيق على بعض المصـارف التجارية الليبية خلال الفترة (2010_2014)، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية.
2. أسعد، بسام، (2018). تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي (CAMELS)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (40) العدد (1)، سوريا.
3. البطاط، منتظر فاضـل، العطار، زينب عبد العزيز، (2021). تقييم أداء المصـارف باسـتخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (16)، العدد (62)، العراق.
4.بوخلخال، يوسـف، (2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصـرفي CAMELS على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، ص205–216.
5. بوفرنة، فاخرة مفتاح، البرغثي، أدهم عبد المولى، المسـماري، إيهاب حمزة، (2018). تقييم الأداء المصـرفي: دراسـة عملية عن المصارف التجارية الليبية، مجلة جامعة بنغازي، العدد 31، ليبيا.
6. تواتي،أحمد بلقاسـم ،(2021).تقييم أداء المصـارف التجارية الليبية الخاصـة باسـتخدام معايير التقييم الدولية ، مجلة الجامعي ،العدد34 ،ليبيا.
7. حازم، سرى ضيغم، (2019). تقييم الأداء المصرفي على وفق نموذج CAMELS، دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة (2014–2018)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص183.
8.حروشـي، جلول، (2021). فاعلية البيانات المحاسـبية البنكية في الرقابة على تسـيير البنوك التجارية وتقييم أدائها من حيث العوائد والمخاطر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد (24)، العدد (01)، ص255.
9. الخاقاني، نوري عبد الرسـول، وأبوهونة، صـلاح عامر، (2018). اسـتخدام نظام CAMEL في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسـيولة) لعينة من المصـارف العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصـادية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ص 28–63.

10. ختلان، ياسمين ممدوح، ومحمد، جمال هداش، (2021). تقييم السلامة المالية وفق نموذج دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالي خلال الفترة (2014–2018)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد17، العدد 55، ص207–220.

11. الخماس، عبد الرضا فرج بدراوي، والمطيري، حسين محسن توفيق، (2021). دور نماذج تقييم الأداء المصرفي في تحسين PATROL,CAMELS، عملية التنبؤ بالفشل المالي، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق للفترة 2016–2020، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 13، العدد3، ص354–380.

12. رملي، حمزة، وقرفي، عمار، (2021). قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS، دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM & CH، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، ص156.

13. السامرائي، عمار عصام، والشريدة، نادية عبد الجبار، والغسرة، رقية منصور (2021). الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 5العدد 7.

14. سلمان، رنيم أحمد، (2020). تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية (مقارنة بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، **رسالة علمية غير منشورة**، جامعة الشام الخاصة.

15. صاليحة، أحمد ساسي، ومحمد، زيدان، (2021). تقييم أداء البنك الوطني الجزائري باستخدام نموذج PATROL، خلال الفترة (2015–2019)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (17)، العدد (25)، ص166–169.

16. الطائي، سجى فتحي محمد، ومحمد، ليلى عبد الكريم، (2013). التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام معيار CAMELS، دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 27، ص162–193.

17. الطائي، محمد محمود، وعلى، حسام عباس، (2019). تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS بأسلوب مقارن، بحث تطبيقي على عينة من المصارف الأهلية التجارية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والمصرفية، المجلد التاسع العدد الأول، ص222.

18. عوض، فهد فرحان، ومحمد، جمال هداش، (2022). قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي، دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد (18)، العدد (60)، ص605.

19. قطاف، سهيلة، (2019). تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري، باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثلجي بالأغواط – الجزائر، المجلد 5، العدد 1، ص200.

20. كرومي، آسية، (2016). تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية، دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005–2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد (05)، ص135، بتصرف.

21. مرسي، محمد محمود، وآخرون، (2022). الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية في ظل معايير لجنة بازل، دراسة تحليلية، مجلة البحوث الادارية والمالية والكمية، المجلد (02)، العدد (03)، ص6–7.

22. المطيري، حسين محسن، الخماس، عبد الرضا فرج، (2022). أثر تطبيق نموذج CAMELS كأداة للرقابة على المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة (2016–2020)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد (17) العدد (58) العراق.

23. منصور، بشرى يحي، (2022). تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية مقارنة بين بنكي التضامن الإسلامي واليمن والكويت للتجارة والاستثمار للفترة (2015_2020)، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد (26)، ص 414، اليمن.

24. النصراوي، جاسم سلطان، وحمادي، مرتضى جابر، (2020). تقييم الأداء المالي لمصرف التنمية والتمويل العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (33)، المجلد 09)، ص249–250.

25. رابعا: المراجع الأجنبية:

1–Christopoulos, A., & Mylonakis, J. (2011). Could Lehman Brothers Collapse Be Anticipated? Examination UsingCAMELS Rating System. Journal of Inter–national, Business Research. Vol4(No2), pp. 11–19

2– Hameed, A. A., Jothr, O. A., & Ali, K. S. (2022). The PATROL Model and Its Impact on Evaluating the Efficiency of Banking Performance: A LITERATURE REVIEW. مجلة الإدارة والاقتصاد, 132,1–20

3–Osama, A., Ayad, A., & Hussein, A. (2021). CAMELS Model and its Impact on the Evaluation of Banking Performance. Journal of
Management and Economics(no129), pp. 533–543

4– Saadawi, H. M. M. A., & Al–Taie, M. M. (2024). The impact of using the PATROL model of banking control and supervision in improving the performance of a sample of commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange. College of Administration and Economics, University of Babylon, Iraq.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1 .https://www.jbank.ly/home.asp/about–us)

http://saharabank.ly.

http://www. ncb.ly.